الأمم المتحدة A/67/PV.80

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٨٠

الأربعاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع القرار (A/67/L.63)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت، في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال، القرار ٢٥٩/٦٧ في جلستها العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ونحن نجتمع في القاعة الكبرى للجمعية العامة لمناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية التي يقطنها شعب باسل وأبي يجد نفسه في خضم دوامة متصاعدة من العنف الشرس. فسكان سوريا، ذلك البلد المتعدد الطوائف والأعراق في قلب الشرق الأوسط، هم خليط من السنة والشيعة والعلويين والعرب المسيحيين، جنبا إلى جنب مع الأكراد والآشوريين والتركمان والدروز والأرمن واليهود الشرقيين وطوائف أخرى. وهي تمثل واحدا من أهم ملتقيات الحضارات في العالم وما فتئت تثري التراث البشري منذ آلاف السنين.

وسوريا، التي يحدها حوض البحر الأبيض المتوسط شمالا والأراضي المقدسة غربا ومنطقة الأناضول شمالا وبلاد ما بين النهرين شرقا وصحراء شبه الجزيرة العربية جنوبا، تضم مساجد جميلة بُنيت خلال العصر الذهبي للإسلام وكنائس مهيبة تضم بعضا من أقدس الأيقونات والقطع الأثرية في العقيدة المسيحية. وعاصمتها دمشق واحدة من أقدم العواصم المأهولة باستمرار في العالم. وقد كانت مدينة الياسمين مركزا للدولتين الأموية والفاطمية القويتين، حيث كانت بمثابة نقطة الانطلاق لطريق القوافل الرئيسي لحجاج بيت الله الحرام. وهي المكان الذي شهد معجزة اهتداء بولس الرسول، والذي بدأ منه صلاح الدين مسيرته إلى القدس.

وعلى مدار قرون، كانت مدينة حلب، أكبر مدينة سورية، لا تقل بهاء عن دمشق. وعاشت حلب، باعتبارها محطة طرفية على طريق الحرير، أزهى عصورها في عهد سيف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدولة الحمداني الذي احتذب بلاطه الملكي فلاسفة وشعراء ذائعي الصيت من أمثال الفارابي والمتنبي.

بيد أن هذه الحيوية والعظمة قد تلاشت تقريبا اليوم. وضاع صوت المؤذن ورنين أجراس الكنائس وسط دوي القذائف وانفجارات قذائف الهاون ونيران الرشاشات. وسُويت بلدات وقرى بالأرض وتحولت المناطق الريفية الخصبة الآن إلى أرض بور.

ولقي ٨٠ ٠٠٠ شخص على الأقل حتفهم منذ بدء الأعمال العدائية. ويُعتقد أن معظم هذه الخسائر في صفوف المدنيين. ومع ارتفاع حصيلة القتلى مع كل ساعة تمر، يرتفع أيضا عدد اللاجئين. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرابة ١,٥ مليون لاجئ، يعيشون الآن في مخيمات في الأردن ولبنان وتركيا والعراق وفي دول أخرى. وتحول أكثر من ٤ ملايين شخص إلى مشردين داخليا منذ بدء القتال، وفقا لبعض التقديرات.

وتتكشف أدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية. والعنف يولد المزيد من العنف والكراهية تولد المزيد من الكراهية، مما يصيب المجتمع السوري بجروح غائرة على نحو مطرد.

وعلى مدى الـ ٨٠٠ يوم الماضية، استمر الصراع في التصاعد، مما يهدد بإقامة إقطاعيات عرقية أو طائفية، وبالتالي تعريض سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية لخطر شديد. ويلوح شبح الانفلات الأمني الكامل في الأفق بقوة، مما ينذر بإغراق البلد في أتون دمار وحشي.

وينبغي ألا يساورنا أدنى شك في أن ما سيحدث في سوريا خلال الأسابيع والشهور المقبلة ستكون له آثار عميقة على الأمن والرفاه في المنطقة بأسرها، وربما خارجها. ويجب ألا نسمح للظلام بأن يطول أو للفوضى بأن تنتشر مثل العدوى. والاستسلام لكآبة الوضع الراهن هو وصفة لمستقبل كارثي تسوده جفوة متزايدة وأزمات متكاثرة ومطالبات لا يمكن السيطرة عليها.

ونحن نجتمع اليوم في الجمعية العامة للتعبير عن ضمير المجتمع الدولي، ولكن جهودنا يجب أن تكون في خدمة المساعي الرامية إلى التوصل لوقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية وحث الأطراف المتصارعة على الدخول في حوار. غير أنه يتوجب عدم الخلط بين هذا الأمر والعمل الشاق الذي لا بد أن يتبعه من أجل تحقيق سلام مستدام ودائم في سوريا.

وينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى الاستفادة من الاتفاق، الذي توصلت إليه مجموعة العمل من أجل سوريا في حزيران/يونيه الماضي في جنيف والذي جرى إنعاشه قبل بضعة أيام في موسكو، لتحريك العملية السياسية وتمكين مواطني سوريا من أن يشرعوا في المصالحة ومن أن يقرروا بحرية، في نهاية المطاف، مستقبل دولتهم. وأعتقد أن من واجب المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لمسار العمل هذا الذي ينبغي لنا جميعا أن نقوم بأدوار فاعلة ومناسبة فيه، وذلك ببذل قصارى جهدنا في السعي إلى وضع حد لهذه الكارثة.

وأرى أن هذا اختبار خطير للأمم المتحدة، وهي مؤسسة كان الهدف المعلن لإنشائها أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الدول. وإذا فشلنا في وضع حد لتمادي الوضع الذي يتحول بسرعة إلى أفظع كارثة إنسانية في زماننا، فإن الفطرة السوية ستملي علينا أن نتساءل بكل صراحة، ”إلى أين تسير الأمم المتحدة؟“.

وأعتقد أن مجرى التاريخ يبالي بقضية العدالة. وإذا كنا غير قادرين على عمل أي شيء لوقف هذه المأساة، فكيف يمكننا الحفاظ على المصداقية الأخلاقية للمنظمة؟

وأعتقد أن الوقت قد حان لأن نقول: لقد فاض الكيل وكفى تغاضيا وكفى قتالا بين الأخوة.

أعطي الكلمة الآن لممثل قطر لعرض مشروع القرار A/67/L.63.

السيد آل ثاني (قطر): إننا جميعا على أفضل دراية بالمآسي التي تحدث يوميا في الجمهورية العربية السورية، وبتفاقم الأزمة السورية وتبعاتها الخطيرة على استقرار ذلك البلد وأمن ورفاه شعبه وعلى السلم والأمن الدوليين. والأزمة الإنسانية الفادحة التي أفرزتها تلك الأزمة، وهنا نتساءل ألا يجب على الأمم المتحدة إزاء استمرار تصاعد استعمال الأسلحة الثقيلة والقذائف التسيارية من قبل السلطات السورية ضد مراكز التجمعات السكانية أن تدين ذلك أشد الإدانة؟ ألا يتوجب على الأمم المتحدة إزاء تصاعد أعمال العنف أن تدين تلك الأعمال أيا كان مصدرها؟ ألا يتوجب على الأمم المتحدة إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية أن تدين تلك الانتهاكات بغض النظر عن مرتكبيها وأن تطالب بإنهائها فورا؟.

ليس هذا إلا الأساس الذي انطلق منه مشروع القرار المعروض عليكم تحت بند منع نشوب النزاعات المسلحة الوارد في الوثيقة A/67/L.63، ومن هذا المنطلق، قام العديد من الدول الأعضاء وهي الدول التي أتحدث باسمها الآن والتي قارب عددها ثلث الدول الأعضاء بإعداد واعتماد مشروع قرار مبني أساسا على ما تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في السابق، في هذا الخصوص، ووضعت الدول نصا راسخا في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا يفرض اتجاها معينا على الدول الأعضاء، بل يعكس مواقف الأغلبية العظمى من الدول، مستخدمة عناصر ولغة متفقا عليها قدر الإمكان.

وفي الوقت الذي يؤكد أنه لا مجال للمساواة بين الضحية والجلاد، إلا أن الموضوعية هي أمر مطلوب في جميع الأحوال، ولهذا فإن مشروع القرار يتحلى بالموضوعية والاتزان والإنصاف، وتكثر العبارات التي تثبت ذلك في العديد من فقراته، بما في ذلك إدانة أي تجاوزات أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وإدانة جميع أعمال العنف أيا كان مصدرها ومخاطبة جميع الأطراف على حد سواء في أكثر من موضع من النص.

لقد طالبت الجمعية العامة في قراراتها السابقة ذات الصلة، بحل الأزمة السورية حلا سياسيا، وفي ذلك الصدد، دعت إلى الاضطلاع بعملية انتقال سياسي شاملة للجميع بقيادة سورية نحو نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون، ودعت على وجه الخصوص إلى حوار سياسي جاد بين السطات السورية وجميع أطياف المعارضة وشجعت على زيادة تماسك المعارضة، كما رحبت بمؤتمر المعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية الجامعة العربية خلال شهر تموز/يوليه الماضي.

والآن وقد تم إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، لتكون الهيئة التي تتوحد تحت مظلتها أطياف المعارضة السورية، فقد تحقق ذلك المطلب ووجد ذلك المحاور الممثل الفعلي اللازم للانتقال السياسي، ونتساءل هنا ألا يستدعي ذلك منطقيا أن ترحب الجمعية العامة بإنشاء الائتلاف في إطار توجهها نحو الدعوة إلى الاضطلاع بعملية الانتقال السياسي؟. إن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد في فصله الثامن على الدور الأساسي للترتيبات الإقليمية في مجال صوم السلم والأمن الدوليين، وهو مبدأ أساسي يعاد التأكيد عليه مرارا، وانطلاقا من ذلك، ألا ينبغي على المنظمة الدولية أن تقوم بدور مكمل للجهود الإقليمية وأن ترحب بجهود جامعة الدول العربية بصفتها المنظمة الإقليمية المعنية من أجل إيجاد حل سياسي للحالة في سوريا وبقرارات الجامعة العربية ذات الصلة.

وليس هذا سوى جوهر ما يتضمنه مشروع القرار بشأن الحل السياسي للأزمة، وهنا فإن قراءة متمعنة للنص، توضح بدون لبس أن المشروع يدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل يحقن دماء السوريين ويحفظ استقرار دولتهم، بما في ذلك جهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، وتنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) ويشمل ذلك بطبيعة الحال أي جهود دبلوماسية وإقليمية أو دولية. يكرس مشروع القرار جزءا لا بأس به لكل ناحية من نواحي الأزمة السورية المختلفة، لا سيما الحالة الإنسانية حيث يدعم الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتلك الحالة المؤسفة، بما في ذلك المطالبة بتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية المتفق عليها والمطالبة بتيسير وصول المساعدات إلى محتاجيها وإدانة التعرض بالأذى للعاملين في المجال الإنساني والطبي وموظفي الأمم المتحدة. كما لا يغفل الجانب المالي، إذ يحث الجهات المانحة على التعجيل بتقديم الدعم المالي في سياق خطة الاستجابة الانسانية وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين، ويتصدى المشروع كذلك لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، آخذا بعين الاعتبار شواغل الدول المضيفة للاجئين، ويعكس المشروع الدور الإيجابي للأمم المتحدة ويدعم ذلك الدور بمختلف أشكاله ومظاهره السياسية والإنسانية ويدين الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة، كما ويعالج مشروع القرار المساءلة، إذ يؤكد ضرورة وضع حد لإفلات جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة من العقاب ومحاسبتهم، مع تشجيع مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، وإبراز دور الشعب السوري في تحقيق المصالحة وكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

ويعالج مشروع القرار أيضا أحد جوانب الأزمة السورية المثير لبالغ القلق، والمتمثل في التقارير التي تشير إلى استخدام أسلحة كيميائية، ويدعم في ذلك الخصوص سعي الأمين العام للتحقيق في استخدامها بدون استباق نتائج التحقيق أو القفز إلى استنتاجات غير مؤكدة. وأخيرا فإن مشروع القرار يعكس الدور الإيجابي للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. ويدعم ذلك الدور بجوانبه المختلفة من نشاط المنظمة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، إلى نشاط الممثل الخاص المشترك وعمل ممثلي الأمين العام الخاصين المعنيين بالأطفال والصراع المسلح وبالعنف الجنسي في الصراع المسلح، وكذلك ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

رغم الطبيعة العاجلة لهذه الأزمة، فقد أولى مقدمو مشروع القرار أولوية قصوى للتواصل مع سائر الدول واستكشاف وجهات نظرها وشواغلها بشأن مشروع القرار، وإجراء مشاورات مكثفة وموسعة انطلاقا من رغبة مخلصة في التوصل إلى نص واسع القبول ويلبي الأهداف الأساسية من هذا التحرك الدبلوماسي. ومما يدل على تلك الرغبة الصادقة، تنقيح النص عدة مرات وإدخال تعديلات جوهرية عليه، لتلبية جميع الشواغل التي جرى التعبير عنها. أمام الدول الأعضاء، مشروع قرار يلتزم تماما بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ سيادة الدول وعدم التدخل. وينص صراحة على ذلك، كما ينص صراحة على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها، بما لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، ولذلك، ليس مشروع دعوة أو ذريعة للتدخل العسكري، بل يمضي في سبيل الانخراط الإيجابي البناء ويدعو إلى تقديم كل الدعم للشعب السوري.

إن من الواجبات الأخلاقية والإنسانية، التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، دعم تطلعات الشعب السوري للحرية والعدالة والأمن والاستقرار وأقل ما يمكن فعله للسكان المدنيين السوريين هو الإعراب على التصميم على التماس سبل ووسائل توفير الحماية لهم. وإن عدم اهتمامها بما يحدث في سوريا أمر غير مقبول، ليس للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية

فحسب، بل لاعتبارات حفظ السلم والأمن الدوليين كذلك. ولهذا، فإننا نناشد الدول الأعضاء، انطلاقا من مسؤولياتها القانونية والإنسانية، أن تدعم هذا المسعى الهام بالتصويت لصالح مشروع القرار.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، أود أن أقول إنني استمعت باهتمام بالغ لكلمة صديقي رئيس الجمعية العامة، السيد فوك يرميتش، وهي كلمة أرجو أن تكون جزءا لا يتجزأ من محاضر هذه الجلسة، لما فيها من تحليل دقيق لما يجري في منطقتنا، وحول المنطقة وكذلك قراءة جديدة تستقرئ القادم من الأيام في حال أصرت بعض القوى على رفض الحل السياسي والمضي قدما في التلاعب بمقدّرات شعبنا وشعوب المنطقة. وأوجه أيضا تحيتي إلى نائب الأمين العام، صديقي، يان إلياسون.

من المثير للعجب حقا، أن يقدم مشروع القرار المطروح أمامنا في إطار البند المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“ في حين أن مضمون المشروع يتناقض تماما مع عنوان وهدف هذا البند النبيل، من حيث سعي مشروع القرار إلى تصعيد الأزمة وتأجيج العنف في سوريا عبر خلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، تحاول إضفاء الشرعية على تقديم الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية في سوريا وتمرير اعتراف غير شرعي بفصيل معيّن من المعارضة الخارجية بدعوى أنه – وأقتبس: ”الممثل الشرعي للشعب السوري“ وذلك على الرغم من أن هذا الفصيل المنقسم على نفسه – والذي ليس لديه رئيس – لا يمثل حتى أطياف المعارضة نفسها، لا في الداخل ولا في الخارج. ومع ذلك، وجد من أعد مسودة هذا المشروع أنه من المناسب أن يتحدث باسم الشعب السوري ككل، باسم ملايين السوريين ككل، في الداخل والخارج، وأن يملي عليكم أن الممثل الشرعي للشعب السوري يجب أن يكون هذا الفصيل الصغير من المعارضة الخارجية، وهي معارضة ولدت وترعرعت وتم تسمينها وتغذيتها في الدوحة في قطر إعلاميا، وأما سياسيا فقد جرى الأمر نفسه في عواصم أخرى في المنطقة وخارجها.

من الملاحظ أنه كلما لاحت بوادر تبلور حل سياسي للأزمة في سوريا، تزداد وتيرة وحجم العمليات الإرهابية على الأرض، وتتسارع خطوات بعض الدول لإجهاض هذا التوجه، وكأن رسالتهم تقول بأن الحل السياسي السلمي التحاوري غير مسموح به في سوريا. وخير مثال على ذلك هو مشروع القرار المطروح أمامنا، والذي يعتبر سباحة عكس التيار في ضوء التقارب الروسي – الأمريكي الأخير الذي رحبت به الحكومة السورية رسميا.

مئات العمليات الإرهابية، بما في ذلك الانتحارية منها، حصدت أرواح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء. تنظيمات إرهابية موصوفة تنشط في سوريا وتعلن صراحة ولاءها لتنظيم القاعدة، الذي نحاربه جميعا، لكن يبدو أن البعض يحاربه نظريا، والبعض الآخر يحاربه عمليا، في حين أن هناك من يدعم هذا التنظيم سرا وعلانية. آلاف الإرهابيين المتطرفين والمرتزقة الأجانب المستقدمين إلى سوريا بتواطؤ اسختباراتي دولي استجابة إلى دعوات زعيم تنظيم القاعدة وغيره لتدمير الدولة السورية وتأسيس ”خلافة إسلامية مجاهدة“ مكانها، على حد وصف زعيم التنظيم.. عمليات علنية وموثقة بتقارير أممية لتهريب مختلف أنواع الأسلحة إلى سوريا من ليبيا وغيرها، وهي جميعا أمور موثقة، جرائم بربرية غير مسبوقة، وانتهاكات موثقة لحقوق الإنسان تقوم بها مجموعات إرهابية مسلحة في سوريا، إجراءات اقتصادية وتجارية ومالية قسرية أحادية الجانب وغير شرعية فاقمت المعاناة الإنسانية للشعب السوري، عمليات اغتيال وخطف منظمة لرجال الدين الإسلامي والمسيحي.. تدمير أقدم كنيس يهودي في المنطقة

في ضواحي دمشق وبيع مقتنياته في أسواق بيروت وغيرها من قبل العصابات المسلحة وتجار الآلام.

انتهاك ممنهج لحرمات الأضرحة، وتدنيس للمقدسات الدينية، واعتداء همجي على معالم أثرية ورموز فكرية، تاريخية ناصعة، في مشهد يذكرنا بهدم تماثيل بوذا في باميان بأفغانستان، وبتصرفات مشابهة في تونس وليبيا ومالي وفلسطين المحتلة.

كل ما ذكرته للتو غيض من فيض مما يحدث في بلدي سوريا، وقد أقر به حتى مسؤولي بعض الدول مقدمة مشروع القرار. إلا أن الأيادي التي صاغت مشروع القرار قد شلت، على ما يبدو، عندما وصل الأمر إلى إدانة هذا المسائل، وإبراز خطرها على سوريا والسوريين، حتى أن مشروع القرار المطروح أمامكم لم يأت على ذكر كلمة إرهاب ولا مرة واحدة.

ولكن قد يقول قائل بأن مطالبة مقدمي مشروع القرار بإدراج تلك المسائل في مشروعهم وإدانتها إنما هي مطالبة لا يمكن تلبيتها بطبيعة الحال. لماذا؟ لأن بعض مقدمي المشروع سوف يدينون بذلك أنفسهم بأنفسهم، نظراً لتورطهم، حتى النخاع، في كل تلك الأمور التي تجاوزت في سقف إجرامها الإرهاب نفسه.

إن إجلاس ما يسمى بالائتلاف الوطني السوري على مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، بطريقة غير شرعية، ومن ثم محاولة مقدمي المشروع توريط الجمعية العامة في منح هذا الائتلاف صفة تمثيلية وهمية للشعب السوري إنما يرمي حقيقة إلى تقويض الدولة السورية ومؤسساتها ككل وقطع الطريق أمام أي حل سلمي للأزمة استناداً لقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وبيان جنيف. علاوة على أنه انتهاك فاضح لميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية ولأحكام القانون الدولي.

يضم الائتلاف الوطني السوري الذي تم استحداثه في الدوحة في قطر، نظرياً على الأقل، ثلاثة وستين عضوا، لكنه عملياً لا يضم إلا ثلاثة وخمسين عضوا. لماذا؟ لأن أولئك الذين استحدثوا هذا الائتلاف المعارض المتطرف الرافض للحوار في الدوحة تركوا عشرة مقاعد يملؤها العلمانيون من المعارضين السوريين. وبعد مرور حوالي السنة لم يعثر القطريون وحلفاؤهم بعد على عشرة من العلمانيين السوريين المعارضين يقبلون بأن يكونوا جزءاً من هذا الائتلاف الذي تسيطر عليه، بطبيعة الحال، أجنحة متطرفة دينيا.

أليس من المستغرب أن تقوم بعض الدول التي تدعي العمل على جلب الديمقراطية والحرية إلى سوريا، والحرص على تمكين الشعب السوري من تحديد المستقبل الذي ينشد، في نفس الوقت بمصادرة حق هذا الشعب في اختيار ممثليه وقيادته، وتقرر نيابةً عنه بأن جهة معينة تم استيلادها في الدوحة هي الممثل الشرعي الوحيد له. لكن يبدو أن تلك الدول ذاتها قد أدخلت بعض التعديلات الخاصة بها على مفهوم الديمقراطية، بحيث أصبحت الديمقراطية الحقيقية، في نظرهم، تقوم على حق بعض الدول في اختيار ممثلي وقيادة بلد آخر، دون تدخل داخلي من شعب هذا البلد نفسه.

هذه هي القراءة لدى بعض مقدمي مشروع القرار.

لقد لفتنا عناية الجميع عدة مرات إلى دور جامعة الدول العربية الهدام الذي تقوده قطر والسعودية بالذات، مع العضو الجديد في الجامعة تركيا، إزاء ما يجري في سوريا، بدءاً من تلاعبها ببعثة المراقبين العرب، وانتهاءً بقراراتها الأخيرة التي أعطت الحق لدول الجامعة بتقديم الأسلحة للمجموعات الإرهابية، وهو ما يعتبر تمويلاً ودعماً للإرهاب، وفقاً للمعايير القانونية الدولية ذات الصلة، هذا ناهيك عن أن هذه القرارات لا تتعارض فحسب مع الدور المنوط بالمنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بل من شأنها، إذا ما

طبقت، توجيه ضربة قاصمة إلى إمكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وهو بالضبط ما يسعى إليه بعض مقدمي مشروع القرار. هم لا يريدون حلاً سياسياً سلمياً للأزمة السورية. هم يسعون فقط وراء ما يسمونه بتغيير النظام، بأي وسيلة كانت،. ويسمون ذلك ''لعبة'' و ''تغيير قواعد اللعبة''، آلام الشعب السوري، واستقرار سوريا، ومصير سوريا، هو كله عبارة عن ''لعبة''. سأستشهد هنا بما ذكره المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي في إحاطته أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل الماضي، حول قرار الجامعة العربية، المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، وهو قرار اعتمد في الدوحة كما تعرفون، واقتبس، وسأقرأ باللغة الإنجليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

''إنْ أخذنا صياغة ذلك القرار حرفياً، فإن ذلك يعني بالنسبة لجامعة الدول العربية اعتبار أن عملية جنيف قد تجاوزها الزمن. لا إمكانية ولا ضرورة لإجراء أي حوار أو مفاوضات.''

(تكلم بالعربية)

إذا كان المبعوث الأممي يقول ذلك بحق هذا المشروع، فماذا تريدون أن نضيف على ذلك.

إذا كان فساد البترودولار القطري والسعودي قد قضى على مصداقية جامعة الدول العربية، وذهب بهيبة منصب أمينها العام، وأضر بمهمة الإبراهيمي، فهل ستسمح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنقل عدوى الإفساد إلى الأمم المتحدة؟ حيث يتولى، كما نعرفون، النظامان القطري والتركي، الراعيان للتطرف الديني في سوريا، مسألة حوار الحضارات، بينما يقوم النظام السعودي، المجند للإرهابيين، الجهاديين، بمهمة مكافحة الإرهابK من خلال المركز الذي أنشؤوه في الأمم المتحدة ودفعوا عشرة مليون دولار تمويلاً له، مسبقاً.

لقد تعاملت الحكومة السورية تعاملاً إيجابياً مع جميع المبادرات لحل الأزمة في سوريا سلميا. وأنا أعلن من على هذا المنبر، من جديد، أن الحكومة السورية جادة وصادقة في موضوع الحوار الوطني الشامل بقيادة سورية مع مختلف مكونات المجتمع السوري، وكل القوى السياسية، بما في ذلك جميع قوى المعارضة الوطنية الداخلية والخارجية، والمسلحين الذين يرجحون لغة العقل على حمل السلاح. وهناك ضمانات قضائية وأمنية حقيقية تكفل العودة الآمنة لقوى المعارضة الخارجية ومن بينها أعضاء ما يسمى بالائتلاف إن رغبت هذه القوى في المشاركة في الحوار الوطني والعملية السياسية.

إن الغالبية العظمى من السوريين ترفض العنف والفوضى وتؤيد حلا سياسيا سلميا سريعا للأزمة، حلا يحافظ على حقهم في الحياة والأمن والاستقرار والمواطنة والعدالة ويصون مقدرات بلدهم ويضمن مستقبل أبنائهم، بعيدا عن آثام التطرف وآفة الارهاب. ولذلك، على أطراف المعارضة الرافضة للحوار، إن كانت حقا حريصة على سوريا الوطن وعلى سوريا الشعب وإن كانت حقا حريصة على وقف نزيف الدم السوري ووضع حد للعنف والدمار، أن تضع الأحقاد الشخصية جانبا وترفض تنفيذ الأجندات الخارجية وتنخرط في الحوار الوطني.

أناشد جميع السوريين أن يعوا أن المطلوب خارجيا في بعض العواصم المعنية باستمرار سفك الدم السوري هو ترك الأزمة في سوريا تستمر كما هي حتى تستنزف قدرات بلدنا ويتم تدمير بنيته التحتية ونسيجه الاجتماعي بالكامل. وسيكون الخاسر الوحيد عندها هو سوريا الوطن وسوريا الشعب ولن يكون هناك من رابح سوى من يروم السوء بهذه البلاد.

دعونا نراجع التاريخ البعيد والقريب في أفغانستان والعراق وليبيا ودول أخرى لتعرفوا بسهولة أن الأمر غير

متعلق أبدا بحقوق الانسان والوضع الإنساني ونشر الديمقراطية ومصالح شعب هذا البلد أو ذاك، وهي كلها أمور نتفق عليها جميعا، بل يرتبط حصرا بمصالح سياسية وعسكرية واقتصادية لا تُخلف وراءها إلا انعدام الأمن والخراب والقتل والإرهاب والتقسيم والطائفية والفقر وغير ذلك من المشاكل التي تستلزم عشرات السنين لحلها.

أود أن أؤكد للجميع أن الحل الحقيقي للأزمةالسورية لن يكون في نهاية المطاف إلا سوريا بامتياز وبقيادة السوريين أنفسهم.

بناء على كل ما سبق، فإن وفد بلادي يطلب التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.63 ونحث كل الدول على التصويت ضده.

في الختام، سيدي الرئيس، أود أن أنقل إلى عنايتكم وعناية السادة الحضور معلومة مهمة تشير إلى عمق الفساد الجاري في بعض مكاتب هذه المنظمة الدولية. هناك بريد إلكتروني، كما يسمى باللغة الإنكليزية إيميل (email)، وصل إلى العديد من كبار موظفي هذه الأمانة العامة، بريد إلكتروني جاء من الدوحة والذي أرسله هو ما يسمى بسفير الائتلاف لدى قطر. هذا السفير هو الذي أعطى التعليمات للمجموعة الإرهابية المسماة بلواء شهداء اليرموك بأن يقوموا باختطاف عناصر الكتيبة الفلبينية العاملين ضمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان.

سفير الائتلاف في الدوحة الذي أعطته السلطات القطرية السفارة السورية هناك هو الذي أدار عملية التفاوض مع الخاطفين الذين خطفوا أفراد الكتيبة الفلبينية في الجولان في المرتين، المرة الأولى عندما خطفوا ٢١ عنصرا وأخذوهم إلى الأردن وتم التقاط الصور التذكارية لهم هناك وتم تقديم الشاي والعصير والأكل قبل أن يُتركوا ليعودوا أيضا عبر منطقة الفصل ومنها إلى داخل الأراضي السورية. وفي المرة الثانية أيضا قبل أيام، عندما خطفوا أربعة عناصر من الكتيبة الفلبينية.

هذا هو الإيميل. ورقم التليفون الذي كان يتم من خلاله إصدار التوجيهات من الدوحة هو ٠٠٩٧٤٥٥٧٧٥٤٦. هذا الإيميل موجود في الكثير من مكاتب الأمانة العامة و لم يتحدث عنه أحد و لم يأت على ذكره أحد، علما بأن المسألة تتعلق بسلامة عناصر قوات مراقبة فض الاشتباك العاملة في الجولان. لا أريد أن أعقب أكثر من ذلك.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): في العامين الماضيين، أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات، كان أخرها القرار ١٨٣/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حول الوضع في الجمهورية العربية السورية. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، ما الذي حدث؟ تزايد عدد الضحايا حتى بلغ أكثر من ٠٠٠ ٨٠ قتيل. ازدادت القوات الحكومية ضراوة في مواجهة الشعب السوري وتنوعت وسائل القمع والقتل حتى شملت، بالإضافة إلى الدبابات الثقيلة والمدفعية، القصف بالصواريخ والطيران واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، فضلا عن سياسة الحرق والتدمير الشاملة التي تعامل بها النظام مع الكثير من المدن والقرى السورية. تكاثرت المذابح وعمليات القتل الجماعي والتمييز الطائفي. وبعد أن كنا نعد المذابح عدا بأسماء مدنها وقراها، أصبحت هذه الأحداث تتلاحق بوتيرة تفوق قدرتنا على الحصر والتعداد وتترك آثارها وجراحها في كل مدينة وقرية.

وارتفع عدد اللاجئين والنازحين حتى بلغ الملايين مما أعاد إلى الأذهان مأساة النكبة للاجئين الفلسطينيين. وأصبحت أعدادهم تشكل عبئا لا قبل لدول الجوار به. وتمادى النظام وأعوانه في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين وجرائم العنف الجنسي والتطهير العرقي والتعذيب بأساليب وأشكال تتجاوز حدود الخيال الإنساني.

تخطت آثار الأزمة في سوريا الحدود، وأصبحت تهدد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وتضاءلت فرص الحل السلمي بسبب تعنت النظام، ورفضه الانصياع لإرادة شعبه ولنداءات المجتمع الدولي، مما أدى إلى انسحاب المبعوث العربي الأممي المشترك الأول وإلى تهديد مهمة الممثل الثاني. وقد أعلن كلاهما بأن المسؤولية عن القتل والعنف تقع بالدرجة الأولى على عاتق النظام، كما أعلن السيد الأخضر الإبراهيمي أنه لا يرى دورا للقيادة السورية الحالية في أي مرحلة انتقالية أو سورية مستقبلية.

من هنا، تأتي أهمية القرار A/67/L.63 المعروض أمامكم لأنه سوف يوجه نداء باسم المجتمع الدولي مفاده القول للشعب السوري، إن دماء الشهداء وأرواح الضحايا، لن تذهب سدى، وأن الظالمين الذين جاوزوا المدى لن يفلتوا من إرادة التاريخ.

وللنظام السوري، يقول القرار إن حكما يبنى على جماجم الشهداء لا يمكن إلا أن ينهار، وإن قيادة تجرؤ على توجيه مدافعها إلى صدور أبنائها تفقد شرعيتها بعد أن فقدت توازنها، وللدول التي تقول إن مشروع القرار ربما يبدو غير متوازن نقول، قولوا ذلك لعوائل الضحايا ولأسر النازحين ولمئات آلاف المصابين، قولوا لهم إن القرار كان يجب أن يكون أكثر توازنا بين الصدور العارية وبين دبابات السلطة، وأكثر حيادا بين أصوات المتظاهرين المطالبين بالحرية وبين أزيز الرصاص ودوي دكات المدفعية، وللمعارضة الوطنية في سوريا يقول القرار إن العالم يساند وحدتكم ونضالكم المشروع. قد يطالب البعض بإعطاء المزيد من الفرص للجهود الدولية، ولكن الإنصاف يقتضي أن نقول إن هذا البيان وهذه الجهود، يجب أن تنطلق من ركائز إرادة الشعب السوري وإرادة المجتمع الدولي، وأن يكون وسيلة لبدء عملية انتقالية سياسية حقيقية تفضي إلى قيام سوريا الجديدة التي تتعامل مع كل أبنائها بالمساواة وتسعى إلى إقامة مجتمع حر تعددي شامل يوحد فئات الشعب السوري مهما كانت انتماءاتها السياسية أو العرقية أو الدينية أو المذهبية.

لقد استمتعنا إلى كلمة زميلنا مندوب الجمهورية العربية السورية، وهو يحاول أن يبين الموضوع وكأنه صراع بين سوريا وقطر، أو بين سوريا والمملكة العربية السعودية. سيدي المندوب، إن الصراع هو بين السلطة الحاكمة في سوريا وبين أبناء شعبها، وإن أي محاولة لتحويل الأنظار عن هذه الحقيقة، لن تؤدي إلى حجبها لأنها ظاهرة ظهور الشمس، كما حاول زميلنا المندوب المحترم للجمهورية العربية السورية أن يبين أن المسألة لا تعدو كونها حربا ضد الإرهاب وأن الحكومة تواجه إرهابيين، هل الثمانون ألف قتيل الذين ذهبوا ضحية أعمال العنف في سوريا كانوا كلهم من الإرهابيين؟ لو أن الحكومة فعلا قتلت ثمانين ألف إرهابي لانتهى الإرهاب من على وجه العالم.

لقد استمعتم إلى محاولة ماهرة لصرف الأنظار عن حقيقة الحالة وحقيقة الحالة هو أن شعبا يريد الحياة، يواجه بسلطات القهر وسلطات القوة العسكرية التي تجابهه. لم نسمع من زميلنا كلمة واحدة عن وقف إطلاق النار، ولم نسمع منه كلمة واحدة عن وقف آلة القتل والتدمير في سوريا. لم نسمع منه كلمة واحدة عن الاستعداد لانتقال سياسي حقيقي تقدم فيه مصالح الشعب على مصالح الأفراد مهما بلغت مكانتهم ومواقعهم.

إن التصويت تأييدا للقرار، هو تصويت للتاريخ وللحرية، وإن التصويت بخلاف ذلك مهما حسنت نواياه لن يكون إلا تشجيعا للظلم والطغيان.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شهدنا على مدى ٢٦ شهرا الماضية صراعا وحشيا في سوريا. وقيام نظام الأسد، الذي يعتمد على

ترسانة من الأسلحة الثقيلة والطائرات والقذائف التسيارية، وربما الأسلحة الكيميائية، بقتل أو جرح أعداد لا تحصى من المدنيين الذين عبروا لعدة شهور عن معارضتهم من خلال الاحتجاج السلمي البحت. وقد أحدث العنف المتواصل أزمة إنسانية حادة، نجم عنها أكثر من ١,٤ مليون لاجئ و ٤,٢٥ مليون مشرد داخلي في سوريا.

إن عواقب هذه الأزمة آخذة في التفاقم، ليس فقط داخل سوريا، ولكن في جميع أنحاء المنطقة. وكان كرم حكومات وشعوب لبنان والأردن وتركيا والعراق وغيرها من الدول، التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، استثنائيا. ولكن تلك البلدان تواجه الآن تهديدات خطيرة لأمنها وعبئا اقتصاديا كبيرا. ومن الواضح أننا بحاجة إلى انتقال سياسي سلمي بقيادة سورية.

مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ٧ أيار/مايو عن مبادرة لجمع النظام السوري والمعارضة معا في محاولة لإحراز تقدم في اتجاه التوصل إلى حل سياسي في الإطار المتفق عليه في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٢. في رأينا، فإن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/67/L.63) متوافق مع تلك المبادرة الأخيرة. وسوف يبعث اعتماد مشروع القرار رسالة واضحة مفادها أن الحل السياسي الذي نسعى إليه جميعا يشكل أفضل وسيلة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري. إننا نؤيد مشروع القرار، الذي شاركنا في تقديمه، ونحث الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة له.

السيد شيفيك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن هنا لاتخاذ إجراء بشأن واحدة من أكبر الأزمات التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأمن والسلام في جزء كبير من منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ويتسم مشروع القرار A/67/L.63، الذي قدمته قطر بمعية مقدمين آخرين، بحسن توقيته، إذ أنه جاء في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى إيجاد سبيل لوقف العنف ووضع خطة لإنهاء الأزمة. وبما أن التدافع داخل مجلس الأمن يحول دون اتخاذ إجراء من لدن الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع مرة أخرى بمسؤوليتها عن تجسيد الروح المشتركة للمجتمع الدولي.

ومن المؤسف أن البعد الإنساني للأزمة السورية يتفاقم كل يوم أمام أعيننا وبصورة مهولة. بل في الوقت الذي نتفاوض فيه على هذا النص الذي يحظى بتوافق الآراء على نطاق واسع، فإن العمليات المحددة الأهداف التي يقوم بها النظام السوري والشبيحة تتواصل بلا هوادة. ومجموعة كبيرة من مواقع التراث الثقافي ما زالت تُدمر بفعل القصف الجوي والقذائف التسيارية.

ونحن هنا في نيويورك لا نُخبَر إلا بالحد الأدنى من المعلومات عن الحالة الخطيرة، بينما تضطر الغالبية الساحقة من السكان المدنيين في سوريا لمواجهة هذا الواقع المر كل يوم من أجل البقاء. وقد عبر مختلف كبار المسؤولين في الأمم المتحدة مرارا وتكرارا عن خطورة الحالة في سوريا وما جاورها. والبلدان المجاورة، بما فيها تركيا، ناشدت الهيئات المسؤولة التابعة للأمم المتحدة أن تتخذ إجراء كلما أُتيحت لها الفرصة للقيام بذلك. وآخر محاولة قمنا بها قبل تسعة ايام فقط، لكن بدون جدوى.

إن المشكلة لا تكمن في محدودية الأمم المتحدة، بل في قصور فهمنا للحقائق على أرض الواقع. فإلى متى سنترك مخاوفنا تحلو بيننا وبين اتخاذ إجراء في الأمم المتحدة؟ ومشروع القرار نداء آخر إلى ضمير المجتمع الدولي. وهو تذكرة لنا كافة بأن المزيد من الناس سيموتون ما لم نغير رأينا، سيموتون ليس بفعل الطغاة في سوريا، بل لأننا لم نتمكن من إيقافهم.

هناك الكثير من التفاصيل في مشروع القرار، لكن هناك حقيقة واحدة لا غير. والصوت الذي سندلي به سيعتبره الطغاة إما إنذارا ضد السياسات الوحشية للنظام أو دعما فعالا لها. ومما لاشك فيه أنه ينبغي لنا أن ندرك هذا الأمر جيدا. وقد يختار المرء تصديق الادعاءات التي أُطلقت من على هذا المنبر. لكننا اخترنا تصديق ما نراه في عين المكان. وقد قلنا دوما أننا نقف إلى جانب شعب سوريا، وسنظل إلى جانبه. ولتلك الأسباب كافة، فإن تركيا تؤيد مشروع القرار.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن أسفه لأن مشروع قرار ضار وهدام للغاية بشأن الصراع في الجمهورية العربية السورية (A/67/L.63) عُرض على الجمعية العامة لكي تعتمده. ومن الواضح أن صائغي مشروع القرار لم يتبعوا نهجا سياسيا لتسوية الأزمة وتجاهلوا الحالة في البلد وما جاوره. والواقع أن مشروع القرار يسعى إلى فرض محاولات انفرادية على الأمم المتحدة للدوس على مبادىء القانون الدولي بغية تفعيل تغيير النظام في الجمهورية العربية السورية والتركيز على أهداف سياسية أحادية الجانب.

إن تسليط الضوء في نص مشروع القرار على أن ما يسمى بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري محاولة لتمهيد السبيل لمنح سلطة تمثيل سوريا في الساحة الدولية لجماعة أُنشئت تحت رعاية أجنبية فعالة. ولا يمكن اعتبار هذا الأمر سوى تشجيع للمعارضة على مواصلة الكفاح المسلح من أجل تغيير النظام. والقرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية وترحيبها بالائتلاف الوطني في شهر آذار/مارس تحريض على المعارضة.

وفي الوقت ذاته، فإن عسكرة الحالة في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في سوريا، لم تتم مراعاتها بصورة حقيقية. وعلى ضوء تلك خلفية حالة إنسانية معقدة للغاية، يمثل مشروع القرار محاولة خطيرة للتشكيك في المبادىء العالمية والمقبولة على نحو عام فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية، وبالتالي تقويض سيادة سوريا.

ومن الواضح أن هذا النص، على غرار القرارين المماثلين ١٨٣/٦٧ و ٢٦٢/٦٧ المتخذين في عام ٢٠١٢، نص أحادي الجانب. فهو يحمّل كامل المسؤولية عن التطورات المأساوية للحكومة السورية، على الرغم من وجود حقائق واضحة، بما فيها الحقائق التي أقرتها منظمات دولية موثوقة بشأن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها المعارضة المسلحة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وعلاوة على ذلك، تجاهل النص بصورة تامة الدعم الأجنبي المقدم إلى المعارضة على الصعد العسكرية واللوجستية والمالية.

لقد أُلقي اللوم بشاكل كامل على الحكومة السورية بشأن تدهور الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا التفسير للحالة يتناقض بصورة واضحة مع الأمثلة الكثيرة للانتهاكات التي اقترفتها المعارضة، بما في ذلك الانتهاكات المسجلة في تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية. ولسوء الطالع، نلاحظ أن اقتراحات عدد من الدول الأعضاء، التي لها موقف بنّاء من أجل تعديل بعض العيوب في مشروع القرار، تم تجاهلها. و لم يسع صائغو القرار إلى إجراء مشاورات واسعة، مثلما تشترطه الممارسة المتبعة في الجمعية العامة.

إن الصراع الداخلي المسلح الخطير للغاية بين حكومة سوريا والجماعات المسلحة، وما يسمى بالجيش السوري الحر والإرهابيين من كل الأنواع، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وفقا لصائغي مشروع القرار، حرب تخوضها السلطات ضد أبناء شعبها، وكأنما ليست هناك أي أعمال إرهابية أسفرت عن مئات القتلى، وحالات الاختطاف وغير ذلك من الجرائم التي اقترفتها ”جبهة النصرة“. والواقع أن ما نراه في سوريا هو ميلاد تنظيم إرهابي دولي يشكّل قوةً مُعارِضةً للحكومة تتسم

بشدة بأسها، وبدلا من بذل الجهود لإنهاء إراقة الدماء فورا والبدء بالحوار بشأن مستقبل البلد، فإننا نشهد محاولة للتدخل في الصراع دعما للجماعات المسلحة غير القانونية، من أجل ممارسة أقصى قدر من الضغط على دمشق وتجاهل الحقيقة المتمثلة في أن غالبية المجتمع السوري لا تزال تدعم الحكومة السورية، التي من البديهي أنها تشعر ببالغ القلق إزاء الفوضى التي قد تعقب ذلك.

ويثير مشروع القرار مرة مرة أخرى إمكانية اندلاع موجة من المواجهات، ويتسبب في الانقسام بين الدول الأعضاء، ويلهينا عن الهدف المتمثل في إنهاء العنف، ويضع العراقيل أمام عمل المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، وجهوده لتنفيذ أحكام بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، الذي ما زال الأساس لأي حل سياسي للأزمة السورية.

ومن غير المسؤول وغير الإيجابي على نحو خاص أن نشجع هذه المحاولة في الوقت الذي توصلت فيه الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق هام للغاية بشأن تسوية دولية من خلال مؤتمر دولي استنادا إلى أحكام مبادرة جنيف. وفي الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع الدولي إلى اتباع نهج موحد في تعامله مع الجانبين وتشجيع الحوار، لا حاجة لدينا للمبادرات الهدامة هنا في الأمم المتحدة، بل نحن بحاجة للعمل الشامل بغية محاولة تهيئة بيئة يمكن فيها تشجيع الأطراف المتعارضة في الصراع السوري، بدعم من الجهات الفاعلة الخارجية غير المنحازة، على إنهاء هذه الحرب بين الأشقاء. وينبغي أن يكون للمؤتمر طابع تمثيلي، بمشاركة الأطراف التي شاركت في مؤتمر العام الماضي في جنيف وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ويشكل إنشاء أفرقة التفاوض لدى الجانبين أولويةً بغية توحيد المعارضة حول الأساس البنّاء للحوار، بدلا من الدفع بها إلى دورة عنف تزداد اتساعا.

وإذ نأخذ كل هذه الأمور في الاعتبار، فإننا ندعو صائغي مشروع القرار إلى سحب هذا النص البغيض الذي لا يؤدي إلا إلى نتائج عكسية إن كانوا غير راغبين في الإصغاء إلى صوت العقل. ونشجع الدول الأعضاء على انتقاد هذه الوثيقة أو عدم تأييدها على أقل تقدير.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): في الوقت الحاضر، لم يسفر تدهور الحالة في سوريا عن خسائر فادحة في أرواح الناس وممتلكاتهم فحسب، بل أثّر أيضا على الأمن والاستقرار في المنطقة. وعليه، فإن الصين تشعر بقلق بالغ.

ونعارض وندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. فلا يمكن حل المسألة السورية بالوسائل العسكرية التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الصراع وإراقة الدماء وتفاقم انتشار الإرهاب والتطرف الديني، علاوة على تصعيد التوتر بين الفصائل والمجموعات العرقية. وهذه النتيجة ليست في المصلحة العامة للشعب السوري وبلدان المنطقة أو المجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بالمسألة السورية، فإنه يجب على المجتمع الدولي احترام استقلال سوريا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، إلى جانب تأييد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على وجه الخصوص، فضلا عن احترام القانون الدولي، والقواعد الأساسية التي تحكم أنشطة المليشيات. وبوسع الشعب السوري وحده أن يقرر مستقبل سوريا ومصيرها. ونعارض التدخل العسكري في سوريا أو فرض تغيير النظام بالقوة.

ولا تزال الصين ترى دائما أن التسوية السياسية هي الحل الوحيد بالنسبة للأمة السورية. وفي الآونة الأخيرة، أطلق الأمين

العام بان كي – مون والمجتمع الدولي بأسره جولة جديدة من جهود الوساطة الرامية إلى تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وتأمل الصين أن تستجيب جميع الأطراف وتدعم تلك الجهود. ونحث الحكومة السورية والمعارضة على الوفاء بالتزاماتهما بصورة جادة، وأن ينفذا وقف إطلاق النار، فضلا عن وقف العنف والشروع في حوار سياسي وإيجاد حل للانتقال السياسي في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/67/L.63 بشأن سوريا، والذي توشك الجمعية العامة على التصويت عليه، فإن الصين – شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى – تعرب عن قلق بالغ إزاء بعض أجزاء مشروع القرار، وتطلب إلى مقدميه الأخذ بآراء الأطراف المختلفة في الاعتبار على نحو كامل. والدفع إلى التصويت في خضم اختلاف وجهات النظر ليس في مصلحة الحفاظ على الوحدة بين الدول الأعضاء، علاوة على أنه لا يتسق مع جهود الوساطة التي يضطلع بها الأمين العام والمجتمع الدولي بأسره فيما يتعلق بالأزمة السورية.

والصين تتفهم شواغل الدول العربية وجامعة الدول العربية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية للمسألة السورية على وجه الاستعجال، وتولي أهمية كبيرة للدور الرئيسي الذي تؤديه نحو تحقيق تسوية سياسية للأزمة. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، وأن تواصل الاضطلاع بدور نشط وبنّاء في السعي إلى تسوية سلمية، عادلة ومناسبة للمسألة السورية. وسنواصل العمل أيضا من أجل حماية مصالح سوريا وغيرها من بلدان المنطقة وشعوبها، فضلا عن صون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود ألا أدلي ببياني المعد سلفا، أو مخاطبة الجمعية العامة بصفتي دبلوماسيا، أو أن أتلو عليها نصا قبل التصويت على مشروع القرار. بعبارة أخرى، سأحاول أن أتفادى اتخاذ موقف عام، وسأركز بدلا من ذلك على الصياغة المعروضة علينا. فلنحاول العمل بصورة عملية وتجاوز الصور الكلامية الهزلية التي استمعنا إليها حتى الآن.

والسؤال الأول الذي يمكننا أن نوجهه إلى أنفسنا هو: لماذا أتينا إلى الجمعية العامة من أجل تناول المسألة السورية؟ والإجابة بسيطة ومأساوية في ذات الوقت. أولا، نحن إزاء بلد يدمر نفسه. فهناك ٨٠ ٠٠٠ قتيل. وهناك منطقة باتت معرضة لخطر الانزلاق إلى الأزمة. وعلى صعيد آخر، فقد منع حق النقض لثلاث مرات مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأُبلغنا أيضا بأن المجلس قد أجرى التصويت بغرض ممارسة الضغط على طرف واحد من أطراف الصراع في البلد. وذلك ليس صحيحاً. فمشاريع القرارات الثلاثة التي نقضت لم تشمل فرض الجزاءات، إنما مجرد التهديد بفرضها على كلا الطرفين في حال عدم اتفاقهما على الدخول في مفاوضات. وقد كان مأزق مجلس الأمن السبب المباشر الذي دفع الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة قطر، إلى تقديم مشروع القرار A/67/L.63 إلى الجمعية العامة. وأود أن أقول إن تلك خطوة ملحة بفعل عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانيا، أُبلغنا بأن النص غير متوازن لأنه لا يدين الإرهاب والعنف في كلا الجانبين. ولكن ذلك غير صحيح. فحين ننظر في النص – بناء على طلب بعض معدي صيغته – نلاحظ أن العديد من الفقرات تدين الانتهاكات التي يرتكبها كلا الجانبين. وفيما يتعلق بالإرهاب، فقد تعين علينا الكلام عن إرهاب الدولة أيضا، لأن نظام الأسد يستخدم القنابل العنقودية والقذائف التسيارية ضد الأحياء المدنية. وكما تعلم الجمعية جيدا جيدا، وهو قذائف سكود ليست من الأسلحة الدقيقة التصويب، إنما تستخدم للقتل وليس لتنفيذ أي من الأعمال الحربية. وذلك أيضا إرهاب.

والواقع أن النص المعروض على الجمعية متوازن على النحو المطلوب، لأنه يدين الانتهاكات التي يرتكبها كلا الجانبين. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فهي قد ارتكبت من جانب الطرفين. غير أن الواقع هو أن النظام السوري تقع عليه مسؤولية أكبر عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بسبب استخدامه للأسلحة التي يحظر استخدام بعضها ضد السكان المدنيين.

وتتمثل الحجة الثانية التي استمعت إليها للتو في أنه طلب إلى الجمعية العامة الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بوصفه الممثل الوحيد للمعارضة. وفي ذلك الصدد، فإنني أشعر بالدهشة. فأنا دبلوماسي ولست سياسيا. ولذلك السبب فإنني انظر إلى الأمور من منظور محدد للغاية، فضلا عن أني أصدّق العبارات. وعليه، فإن الفقرة ٢٦ من منطوق مشروع القرار A/67/L.63 تنص على أن الجمعية العامة:

”ترحب بإنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية باعتباره المحاور الممثِّل الفعلي اللازم للانتقال السياسي“

نعم، نحن نعترف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية باعتباره المحاور اللازم للانتقال السياسي.

وهناك، قدر من النفاق في أن يقال لنا من ناحية إن المعارضة منقسمة على نفسها وغير قادرة على التفاوض. فنحن لا نزال نواصل العمل من أجل إنشاء منظمة القصد منها أن تكون مظلة تجمع بين سائر قطاعات المعارضة كي تتمكن من التفاوض من أجل الانتقال السياسي. ومن ناحية أخرى، فقد أُبلغنا الآن بأن ذلك غير مقبول وخطير. ولكن السؤال هو: على من يشكل ذلك خطرا؟ فهو من المؤكد ليس خطرا على التوصل إلى حل سياسي. الممثل الدائم للولايات المتحدة: وكما قال الممثل الدائم للولايات المتحدة: ما دامت الولايات المتحدة قادرة على التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الروسي، فإن من شأن هذا النص أن يشجع على إيجاد حل سياسي – بدلا من أن يعارضه – لأنه يساعد على حشد تأييد المجتمع الدولي لإنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية – أي للمحاور الذي نحن بحاجة إليه.

وعلينا أن نتساءل أيضا: لماذا نحن بحاجة إلى محاور؟ والإجابة هي أن نظام الأسد ما فتئ يقتل جميع أعضاء المعارضة على مدى ٥٠ عاما، علاوة على سجنهم وتعذيبهم. وفي الواقع، فإن المعارضة اليوم منقسمة على نفسها وضعيفة. ويجب علينا أن نساعد أعضاء المعارضة على العمل معا من أجل التفاوض لكي يتمكنوا من الذهاب إلى جنيف. وسيذهبون بالفعل إلى الاجتماع الذي سيعقد في جنيف إن تم ذلك، ونأمل له أن يتحقق بكل الصدق.

لن آخذ المزيد من وقت الجمعية. أود فقط أن أطلب من الأعضاء أن يلقوا نظرة أمينة على النص، أن ينظروا إلى الكلمات المكتوبة على الصفحة. لقد أجرى ممثل قطر، خلافا لما قيل، مفاوضات مع جميع المجموعات الإقليمية، وحاول أن يرد على الأسئلة التي أثيرت. النص في واقع الأمر نص معتدل من شأنه أن يساعد التحالف الوطني وقوات المعارضة السورية على التفاوض. لذلك فإن فرنسا تطلب إلى الجمعية العامة التصويت مؤيدةً له.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مضى أكثر من عامين منذ بداية الأزمة السورية، والأمل ضئيل جدا في التوصل إلى حل سلمي ومستدام. وبينما تمضي الأزمة السورية لا تلوي على شيء، يدفع المدنيون الثمن باهظا، متعرضين للقتل والتشويه والتشريد بشكل يومي. لقد طال أمد الصراع ونحن نقف منه موقف المتفرج. ولقد حان الوقت الآن لنبذل جهودا جماعية من أجل إحلال السلام في سوريا.

تأسف جنوب أفريقيا لما يجري في سوريا من استمرار العنف والخسائر الفادحة في الأرواح، وهو أمر ما برح يمرُق عن نطاق السيطرة، ويتفاقم سريعاً من جراء عدم التوصل إلى توافق المجتمع الدولي على أفضل السبل لحل الأزمة التي طال أمدها.

ونشعر بنذر الخطر إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، لا سيما ما يُزعم من استخدام الأسلحة الكيميائية، وتصاعد الإرهاب والنزعة الطائفية. وينبغي أن ندين، بأشد ما يمكن من عبارات الإدانة، استخدامَ الطرفين الأسلحةَ الثقيلة في المناطق المدنية. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية، ونأمل في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية في ذلك. ونقدر الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية في مساعدة السكان المدنيين في هذه الأوقات الصعبة. وندعو جميع أطراف الصراع السوري إلى وقف العنف فورا، والتركيز على إطلاق المفاوضات السلمية.

إنها لمأساة ألا يتمكن مجلس الأمن حتى الآن، وهو الهيئة المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين، من الاتفاق على حل للأزمة التي طال أمدها. ومن الواضح أن المجلس قد تخلى عن مسؤولياته في مواجهة كارثة إنسانية. يبدو أن أعضاء مجلس الأمن قد أعطوا الأولوية لمصالحهم الوطنية الخاصة على حساب الشعب السوري. في هذا الصدد، نناشد مجلس الأمن أن يفيَ بمسؤولياته وأن يعمل على إيجاد تسوية سلمية للأزمة السورية، التي يُخشى، إنْ تركت بدون حل، أن تزج بالمنطقة برمتها في فوضى سياسية واقتصادية.

ونعيد التأكيد على أن الحل العسكري للأزمة السورية غير ممكن. تؤكد جنوب أفريقيا مجددا التزامها القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. ونشعر بخيبة الأمل لأن الأطراف السورية لم تتمكن من البدء في حوار شامل من شأنه أن يؤدي إلى انتقال سلمي ويمهد الطريق إلى السلام المستدام. السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة بقيادة سورية ومملوكة للسوريين وتعكس إرادة الشعب السوري هو من خلال تنفيذ البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، الذي حظي بتأييد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بمضمون مشروع القرار A/67/L.63 المعروض علينا اليوم، تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن خيبة أملها من أن التوجه العام للنص غير مقبول، وأن مضمونه يمكن أن يزيد من حدة الحالة بدلا من أن يخففها. ونعتقد أن النص غير متوازن، إذ إنه يدعم بوضوح طرفاً واحداً، وينطوي على احتمال خطير هو تشجيع المعارضة على التشدد، كما يدفع في الوقت نفسه الرئيس الأسد إلى الانزواء في موقف متصلب.

تؤكد جنوب أفريقيا مجددا أن من واجب جميع الأطراف وقف العنف والامتثال لجهود المبعوث الخاص المشترك والبيان الختامي لمجموعة العمل، وهو ما لا يعكسه مشروع القرار على نحو دقيق. لم يوجه مشروع القرار دعوة واضحة لوقف عسكرة الصراع. وفي الحقيقة، فإن ما سوف يهدر من أموال في تسليح الأطراف يمكن أن يستخدم استخداماً مفيداً في تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

من الغريب أن يعمد مشروع القرار إلى التنكر للمبادئ ذاتها التي أنشئت المنظمة على أساسها ونصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة. سوف يكون من الخطورة بمكان أن نقوم بلَيِّ القواعد بغرض تحقيق مصالح ضيقة تخص بعضاً منا. ولئن كنا ندرك ضرورة التصدي للأزمة السورية بأقصى سرعة، فإننا نرى أيضا أنه لا بد من احترام المبادئ التي تشكل أساس العلاقات بين الأمم. في ذلك الصدد، ننبه إلى ما أخلّ به مقدمو مشروع القرار، الذين يريدون منا أن نعترف بقيادة بعينها وأن ندين

القيادة الحالية. ليس ذلك بالأمر المستصوب، ويمكن أن يشكل سابقة خطيرة.

علاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار إلى تغيير النظام باسم جهات غير الشعب السوري نفسه، على الرغم من أننا ما فتئنا نحذر من هذا السلوك. لا تزال بعض الدول الأعضاء تعتقد أن بإمكانها أن تفرض القيادات على بلدان الشعوب الأخرى من الخارج. لقد رأينا ذلك يحدث في السابق، وكانت نتائجه مدمرة. لذلك، علينا أن نحجم عن ذلك العمل غير الملائم.

من الغريب بعض الشيء التعجيل بدفع مشروع القرار إلى التصويت عليه بالرغم من انفتاح نافذة أمل نتيجة للاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على استضافة مؤتمر دولي للتصدي للأزمة السورية. نحن نرى أنه ينبغي أن نعطي العملية الدبلوماسية الفرصة لكي يجلس الطرفان إلى طاولة المفاوضات، وعدم إصدار الأحكام مسبقا على النتائج. ونود أيضا أن نسجل في المحضر خيبة أملنا إزاء تجاهل مقدمي مشروع القرار لطلب مجموعة الدول الأفريقية إرجاءَ التصويت المزمع إجراؤه اليوم إلى تاريخ لاحق بغرض إتاحة فرصة النجاح للمبادرة الدبلوماسية التي اقترحها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

فيما يتعلق بالناحية الإجرائية، في رأينا أن مشروع القرار لم يخضع للإجراءات المتعددة الأطراف المتعارف عليها التي تخضع لها جميع مشاريع القرارات وغيرها من النتائج المتعددة الأطراف. ونعتقد أن هذه العملية لم تتسم لا بالشفافية ولا بالشمول. بالإضافة إلى ذلك، في حين لم يُتح لنا ما يكفي من الوقت والفرصة للتعليق وتقديم الملاحظات على مشروع القرار، فإن شواغلنا العامة لم تؤخذ في الاعتبار، بما ذلك الشواغل المقدمة رسمياً من خلال الآلية الثلاثية التي ترعاها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

للأسباب السالفة الذكر لن تؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار المزمع التصويت عليه اليوم. وإذ نصوت على ذلك النحو، فإننا نضع في قلوبنا مصالح الشعب السوري، وسنواصل العمل مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل إيجاد حل حقيقي ودائم للأزمة في سوريا.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تتخذ الأزمة الحالية في سوريا أبعادا جديدة في أعقاب العنف الطائفي المتصاعد وزيادة التطرف والأعمال الإجرامية وغير المشروعة من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة هناك. كما شهدنا جولة جديدة من الضربات الجوية من قبل النظام الإسرائيلي في انتهاك للسلامة الإقليمية لسوريا. وثمة قلق متزايد من أن تشكل عمليات الجماعات المسلحة وامتداد هذه الأعمال إلى أماكن أخرى في المنطقة تهديدا وخطرا إضافيين على الأمن والاستقرار الإقليميين. وذلك يجعل من مسؤوليتنا عن دعم إجراء حوار سياسي بقيادة سورية، يهدف إلى حل الأزمة سلميا وإنهاء العنف داخل سوريا، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار A/67/L.63 يتناقض مع جميع الجهود المبذولة حاليا على الصعيد الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي. كما تتناقض أحكام القرار وروحه مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكننا القبول به ولا أن نوافق عليه للأسباب التالية:

أولا، من المثير للسخرية أن مشروع القرار لا يتعامل بأي شكل من الأشكال مع الهجمات التي شنتها إسرائيل مؤخرا على سوريا. فالضربات الجوية الإسرائيلية التي شُنت يومي ٣ و ٥ أيار/مايو، جنبا إلى جنب مع هجمات سابقة، تشكل جميعا أعمالا عدوانية سافرة وانتهاكا واضحا وخطيرا لمعايير

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفقرة ٤ من المادة ٢، فيما يتعلق بحظر استعمال القوة ضد أي دولة من الدول الأعضاء. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستعمال القوة أو شن أعمال عدوان ضد دولة ذات سيادة، ولا بد من مساءلة المعتدين عن أي آثار تترتب على هذه الأعمال المشينة وغير المشروعة التي تهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثانيا، نعتقد أن الأمم المتحدة لها دور هام يجب أن تقوم به في السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السورية. غير أننا نرى أن نهج مشروع القرار فيما يتعلق بسوريا تصادمي إلى حد ما، ولا يساعد بالتأكيد على دفع الأطراف إلى الدخول في حوار يهدف إلى حل الأزمة سلميا وبطريقة تعود بالفائدة على الشعب السوري بأسره. ويتعين علينا المساعدة في تيسير مشاركة الجماعات السياسية السورية والحكومة السورية في عملية سياسية بقيادة سورية.

ثالثا، على الرغم من بعض التعديلات، لا تزال العناصر الرئيسية للمشروع النهائي تدعم قرارات اتُخذت خارج الأمم المتحدة وتشتمل على أطر وآليات لا تتوافق مع المبادرات السلمية التي ينبغي للمنظمة تنفيذها في إطار العمليات المتفق عليها، مثل من خلال مجموعة عمل جنيف من أجل سوريا والإطار الإقليمي الذي نعمل بموجبه مع بعض بلدان المنطقة بهدف تحقيق الأهداف السلمية المقررة. ويتضمن مشروع القرار عبارات تتعارض مع العملية السياسية الشاملة التي تدعمها المبادرات الإقليمية والدولية ومع ولاية المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية لسوريا، والتي يمكن أن تُفسر على أنها تتمشى مع بعض المحاولات الجارية لتغيير أو فرض مطالب غير شرعية في ولاية المبعوث الخاص. وذلك لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك والمبادرات الدولية والإقليمية الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى الوقف الكامل لأعمال العنف في سوريا. ونأمل صادقين أن يظل السيد الإبراهيمي حازما في مهمته الشاقة.

رابعا، يمس الإقرار المشار إليه في مشروع القرار بأحكام الميثاق فيما يتعلق باحترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها. كما أنه يشكل سابقة خطيرة تنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي. ووفد بلدي لا يمكن أن يرحب بقرارات تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، نصا أو روحا، أو أن يؤيدها. والأمم المتحدة ينبغي أن تظل منظمة تقوم على المبادئ وتحكمها سيادة القانون ولا تخضع لتأثير قرارات متخذة في أماكن آخر.

خامسا، فيما يتعلق بمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي كانت من بين الضحايا الرئيسيين لهذه الأسلحة مؤخرا، تدين بشدة استخدامها. ويتبين الآن بشكل أوضح أن بعض عناصر جماعات المعارضة السورية المسلحة قد استخدمت الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى وفاة أو إصابة عدد من المدنيين الأبرياء في سوريا، وذلك بحسب شهادة السيدة كارلا ديل بونتي، عضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

سادسا: لا يعترف مشروع القرار صراحة بمسؤولية الجماعات المسلحة عن اللجوء إلى أعمال وحشية وعنيفة. ونعتقد أن من المهم أن تكون قرارات الجمعية العامة موضوعية ومتوازنة. سابعا، ينتهك مشروع القرار سلطة واختصاص الجمعية العامة، ولا سيما بإشارته ضمنا إلى مشاركة المحكمة الجنائية الدولية في روما.

وأخيرا، من المهم أن يستند أي اقتراح يُعرض على هذه الجمعية إلى مشاورات واسعة مع عموم الأعضاء وأن يحظى بموافقتها. ويبدو أن واضعي المشروع لم يلتفتوا إلى المقترحات

والتعديلات الجوهرية التي اقترحها ممثلو المجموعات الإقليمية الأخرى.

في الختام، أود أن أشير إلى أن المهم في هذه المرحلة هو منع أي تباطؤ في الجهود الدولية لحل الصراع في سوريا بالوسائل السلمية، بما في ذلك مؤتمر جنيف الثاني المقبل بشأن هذه المسألة، والذي نؤيده أيضا. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل يدا بيد، بأكبر قدر ممكن من الإحساس بالمسؤولية، من أجل إيجاد صيغة متوازنة لتسوية الصراع. فمنظمتنا معنية، في نهاية المطاف، بإيجاد حلول دبلوماسية للأزمات السياسية، بما في ذلك الحالة الراهنة في سوريا، وينبغي أن تواصل تكريس جهودها لتحقيق ذلك.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): سأحذو حذو ممثل فرنسا، وبدلا من تلاوة بيان، سأحاول الإسهام في هذه المناقشة البالغة الأهمية.

لأكثر من عامين حتى الآن، شاهدت البشرية وتعرضت لاعتداء على قيمها الأساسية جراء حرب أودت بحياة ٨٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن. يستغرق الأمر أقل من ثانية واحدة للقول ”٨٠ ٠٠٠“، ولكن إذا أخذنا وقتا للتفكير وتوقفنا لحظة واحدة للنظر في ما يعنيه ذلك، أي كل واحد فقد حياته، سواء كان رجلا أم امرأة، في هذا النزاع المسلح، فإننا ندرك بالطبع بعد ذلك، حجم الحالة المروعة التي تعاني منها الجمهورية العربية السورية.

لقد سمعنا تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة الثقيلة. وقد جرى نقل ويلات هذا النزاع المسلح عبر وسائط إعلام عديدة. وظهر أمس شريط فيديو يظهر ما يسمى زعيم المتمردين يمزق قلب جندي سوري ويدعو إلى أكل قلوب أعدائه.

إنني أنتمي إلى بلد صغير نسبيا، لا يسعى إلى الحصول على أي عقود تعدين أو نفط أو عمالة رخيصة في أي مكان. إننا ببساطة نشعر بقلق عميق جراء الألم الذي يحس به الشعب السوري في الوقت الحالي.

إن بوليفيا تعارض مشروع القرار A/67/L.63، أولا بسبب عدد من المسائل المتعلقة بالإجراءات. وكما أشار إلى ذلك بعض المتكلمين السابقين، لم يناقش مشروع القرار بشفافية، ولم تجر مشاورات واسعة كذلك. وكانت المشاورات بشأن مشروع القرار انتقائية، وكما أشار إلى ذلك ممثل جنوب أفريقيا، فإنها لم تأخذ في الاعتبار شواغل جميع مناطق كوكبنا.

وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي نوقش بها مشروع القرار هنا في الجمعية العامة تسترعي انتباهنا إلى حقيقة أنه قد اقترح في نفس اللحظة بالذات التي يقترح فيها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة عقد مؤتمر للسلام، وفي الوقت الذي توجد فيه فرصة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أنه بالنسبة لبوليفيا، فإن مشروع القرار المعروض لا يسعى لخفض أو وقف تصعيد العنف. ولا يسعى إلى إنهاء الحرب في سوريا، بل على العكس من ذلك، فإنه يسعى إلى إخماد الحريق عن طريق صب المزيد من الزيت على النار. بالطبع، أولئك الذين يعتاشون من الحرب سيهللون لاعتماد مشروع القرار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مؤمن (بنغلاديش).

وينتابنا القلق أيضا جراء حقيقة أن مشروع القرار، إذا اعتمد، سوف يعوق جهود السلام ليس فقط فيما يخص البلدان المذكورة ولكن فيما يخص الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي أيضا. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا يعكس الواقع، على الأقل استنادا إلى النسخة الاسبانية من مشروع القرار التي تلقيناها. حيث أنه مشروع قرار غير متوازن. ومتحيز ويختزل الواقع في سوريا. إننا نصفه بغير المتوازن لأنه بعد قراءته، مرة

أخرى، على الأقل في نسخته الإسبانية، نلاحظ أن ما يسمى تحالف القوى المعارضة للحكومة الحالية السورية، على ما يبدو لا تتحمل أية مسؤولية عن الفظائع التي ارتكبت يوم بعد يوم في ذلك البلد. ولا يشير المشروع إلا إلى الفظائع بشكل عام، إما البقاء على الحياد إزاء الطرفين، أو نسبها مباشرة إلى الحكومة السورية، ولكن ليس بطريقة صريحة أو مباشرة. كما نعلم، فإن المسؤولية تقع أيضا على عاتق تلك الجماعات التي يجري البحث لها عن شرعية دولية هنا اليوم.

إن نوايا مشروع القرار واضحة جدا. فهو جزء من استراتيجية جيوسياسية تسعى للهيمنة على المنطقة والسيطرة على مواردها الطبيعية. وهو جزء من الجغرافيا السياسية للحرب. سواء كان ثمة إرهابيون في صفوف المتمردين وسواء زرعوا بذور تهديدات وحروب جديدة، فإن الاقتصادات التي تقوم على صناعة الحرب، ستخرج فائزة لا ضحية.

تعارض بوليفيا مشروع القرار، لأن من شأن اعتماده انتهاك المبادئ التي بنيت عليها منظومة الأمم المتحدة. وتعارض بوليفيا مشروع القرار لأن اعتماده سيعني انتصار التدخل على السيادة. كما تعارض بوليفيا مشروع القرار لأن اعتماده سيعني انتصار النزعة العسكرية على السياسة. وتعارض بوليفيا مشروع القرار لأن اعتماده سيعني انتصار الحرب وتصعيد العنف على إمكانية بناء السلام الذي ثمة حاجة ماسة لإحلاله في سوريا.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن مشروع القرار يتجاوز أهدافه المباشرة، ويسعى إلى إسقاط الحكومة. ومن الواضح أنه محاولة لاستغلال منظومة الأمم المتحدة، لتقويض سلطتها المعنوية ومنعها من القيام بمهمتها في مجال منع نشوب الصراعات في ذلك الجزء من العالم.

السيد مورينو ثاباتا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يساور حكومتنا البوليفارية قلق بالغ جراء تقديم مشروع قرار اليوم من شأنه مفاقمة الحالة في سوريا. حيث أنه لن يؤدي فقط إلى تفاقم الحالة في سوريا، بل سيكون له أيضا عواقب خطيرة للغاية على المنطقة والأمن الدولي، الذي لدى الأمم المتحدة ولاية لحمايته.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى البديل الاستثنائي في حوزتنا الوارد في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) الذي يروج له الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تسهم في السعي لتحقيق حل سريع سلمي ودبلوماسي وسياسي للأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها دعم الحوار بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة السياسية التي تنأى بنفسها عن الإرهاب. على السوريين التوصل إلى السلام والمصالحة بأنفسهم.

ستصوت جمهورية فنزويلا البوليفارية معارضة مشروع القرار A/67/L.63، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“، لأننا نعتبره منحازا، ومسيسا وغير متوازن. وهو يدعو للحرب بدل السلام، ويقوض السيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية، ويعزو المسؤولية عن إشاعة مناخ العنف وعدم الاستقرار في سوريا إلى حكومتها ورئيسها، ويتجاهل دعوات الحوار السياسي الذي تقدمت بها الحكومة السورية، ويعرقل جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص المشترك لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، ويتجاهل الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعات المعارضة المسلحة.

يقترح مشروع القرار أن تعترف الأمم المتحدة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية باعتباره ممثلا شرعيا للشعب السوري. ولن تسهم إمكانية الاعتراف بذلك الكيان – على النحو الوارد في مشروع القرار – في البحث عن حل سلمي للصراع. بل ستشجع على النقيض من ذلك، المواقف المتطرفة التي تتخذها الجماعات المسلحة التي تتألف

منها المعارضة السورية. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى تجاهل الحكومة الشرعية ويشكّل سابقة خطيرة في القانون الدولي.

وعليه، فإن من غير المقبول أن يمنح الاعتراف الدولي بالجماعات السياسية التي أبلغ عن قيامها بأعمال إرهابية تسببت في مقتل العديد من المدنيين الأبرياء. وسيكون منح الاعتراف الدبلوماسي للفصائل العنيفة التي تتألف منها المعارضة قرارا غير حكيم ومن شأنه أن يفتح الباب أمام أي جماعة معارضة في أي دولة ذات سيادة على نطاق العالم تسعى في المستقبل إلى نيل الشرعية والاعتراف بها من قبل هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة. ويسعى مشروع القرار إلى الطعن في شرعية الحكومة السورية وتمثيلها للبلد لدى الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يشكل سابقة يحتمل أن تشجع عدم احترام المبادئ التي توجه العلاقات الدولية والتعايش السلمي بين الدول ذات السيادة.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الممثل الشرعي للشعب السوري هو حكومة الرئيس بشار الأسد، وأن الانتقال الوحيد الممكن هو ذلك الذي يقرره الشعب السوري نفسه في جو من السلام والحوار السياسي الشامل، ودون تدخل خارجي.

ولئن اعتمدت الجمعية العامة مشروع هذا القرار، فإنها تبرر بذلك الرعاية الخارجية للعنف والإرهاب. ولن يسهم ذلك في صون السلم والأمن الدوليين، ولا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أو احترام القانون الإنساني الدولي. ويسعى مشروع القرار إلى إضفاء الشرعية على حقوق دول بعينها، بهدف توفير جميع الوسائل اللازمة للمعارضة السورية – بما في ذلك الوسائل العسكرية – من أجل الإطاحة بالحكومة. وبذلك فهو يؤيد توريد الأسلحة بصورة غير مشروعة، علاوة على تمويل الجماعات الإرهابية التي تقوض السلام والاستقرار في دولة ذات سيادة.

لقد ذكر المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي في آخر تقرير له، أن الإرهابيين قد تسللوا من أكثر من ٢٩ بلدا من أجل الإطاحة بحكومة بشار الأسد. وقد أتى بين هؤلاء ما يزيد على ٨٠٠ إرهابي من البلدان الأوروبية. ويجب أن نسأل أنفسنا هنا: أهذه هي المعارضة التي تسعى إلى اكتساب الشرعية والاعتراف بها؟

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد دعمها لمفاوضات السلام التي يقودها المبعوث الخاص المشترك المعني بسوريا. ونشجعه على مواصلة جهوده في البحث عن السلام، وألا يستسلم للضغط الذي تمارسه عليه الدول الاستعمارية الجديدة. ونرى أن اعتماد مشروع القرار هذا يهدف إلى تقويض الجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

ولا يكف الذين يشجعون على العنف عن عرقلة اقتراحات السلام، واحدا تلو الآخر من أجل تعزيز المواجهة والحرب. ويهدد تدهور الصراع في سوريا – بما في ذلك التهديد بالتدخل العسكري الأجنبي – صون السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد كان الهجوم الذي شنته الطائرات الحربية الإسرائيلية على الجمهورية العربية السورية في ٥ أيار/مايو انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد فنزويلا بيان حركة عدم الانحياز الذي دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمساءلة إسرائيل على أعمالها العدوانية، ومنع نشوب حرب إقليمية على نطاق واسع ومن شأنها أن تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ويجب تشجيع جميع الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام والتفاهم السياسي بين السوريين. وسيكون الاجتماع الذي سيعقد في جنيف قريبا بين حكومتي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد العربي. ومن المهم التأكيد مجددا على أن مشروع القرار المعروض هنا اليوم، يتعارض مع مبادرة جنيف التي تقترح

التوصل إلى حل سلمي وشامل للجميع. وتؤيد فترويلا جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي ودائم للصراع. ونكرر التأكيد على أن تحقيق السلام في سوريا يستوجب احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال المسألة السورية مدرجة منذ أكثر من عامين الآن، في جدول أعمال المجتمع الدولي. وعلى مدى أكثر من عامين الآن، لا تزال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل عملي للأزمة معطلة. وعلى مدى أكثر من عامين ازداد عدد الضحايا الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم الآن بعشرات الآلاف.

ويجب أن يتوقف العنف في سوريا، إذ أن الشعب السوري قد عانى بما فيه الكفاية. وينبغي أن تمتنع جميع الأطراف المعنية سواء كانت داخل سوريا أم خارجها، عن اتخاذ أي إجراء من شأنه ليس إطالة أمد الصراع فحسب، بل يسهم أيضا في مزيد من العنف والقتل في سوريا. ومن المهم الاعتراف بعدم وجود حل عسكري للصراع، وأن من شأن عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية وحده أن يضع حدا للأزمة.

وتكرر ماليزيا تأييدها الكامل للسيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على تصميمه الأكيد على استئناف الجهود الرامية إلى حل جميع الخلافات عبر التفاوض. ونواصل دعوة جميع الأطراف المعنية في الصراع ونحثها على دعم جهوده الساعية إلى إيجاد حل سياسي سلمي ودائم للأزمة. وتشجع ماليزيا جميع الأطراف على المشاركة في اعتدال وحسن نية وتفاهم وسعي إلى الحلول التوفيقية ورفض التطرف، فضلا عن الحوار السلمي من أجل حل هذا الصراع العبثي.

ونحث المجتمع الدولي – وبخاصة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والأمم والجهات الإقليمية الفاعلة والمؤثرة – على البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتوفير الحماية للسكان المدنيين، وأن تعرب عن قلقها البالغ إزاء مسألة الأسلحة الكيميائية، وأن توسع نطاق تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين السوريين، الذين هم الضحايا الحقيقيون في هذه الإراقة المؤسفة للدماء.

وفي حين أن ماليزيا لا تزال تواصل سياستها المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، جنبا إلى جنب مع احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلد، التي ستكون لها عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن في المنطقة. ونرى أنه لا يزال ممكنا التوصل إلى حل سياسي سلمي، وأنه لا يزال يمثل الخيار الوحيد الممكن لحل الأزمة.

وعليه، قررت ماليزيا تأييد مشروع القرار A/67/L.63 بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، على ذات النحو الذي أيدنا به القرارات السابقة ذات الصلة بشأن سوريا. ويعزى ذلك إلى إيماننا القوي بالتفاوض بحسن نية، وبالنظام المتعدد الأطراف وقدرته على إيجاد حل ودي سلمي للأزمة. وتأمل ماليزيا – مثلما فعلت في السابق – أن يكفل تنفيذ مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم أن تحترم الخطوات الملموسة القابلة للتطبيق – بما في ذلك الأهداف المتفق عليها في بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، من أجل التوصل إلى هيئة حكم انتقالي بالتراضي، وإجراء حوار وطني شامل – احتراما كاملا من قبل جميع الأطراف المعنية في الصراع. وترحب ماليزيا أيضا بالإعلان الصادر مؤخرا عن روسيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): منذ عام ٢٠١١، حشر شعب سوريا في صراع

أفيد حتى الآن أنه أودى بحياة أكثر من ٨٠،٠٠٠ شخص، وإصابة وتشريد عشرات الآلاف.

ومن المعروف أن الجمعية العامة قد دعت الطرفين إلى وقف العنف وحماية السكان المدنيين من ويلات العنف الذي طال أمده. في الواقع، رحب كل واحد منا بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان، الذي لم تكن مدة توليه للمنصب طويلة، ويرجع ذلك إلى التعقيدات المتأصلة في النزاع. ورغم تركه المبكر للمنصب، فقد رحبنا وراودتنا آمال كبيرة فيما يخص خارطة الطريق التي اقترحها. كما رحبنا أيضا بتعيين السيد الإبراهيمي مبعوثا خاصا مشتركا لسوريا. ومنحنا انخراطه المستمر مع الطرفين الأمل، وعزز اعتقادنا القوي بأنه لا يمكن حل الصراع السوري إلا من خلال إجراء حوار حقيقي بين الطرفين المتحاربين.

للأسف، ما فتئنا نشهد تزايد المعارضة المسلحة وعدم تراجع الاستجابة المسلحة من لدن الطرفين المتحاربين. وأدى ذلك إلى استمرار معاناة السكان المدنيين وتوسيع نطاق الصراع. ونحن نشهد بالفعل تأثير الصراع في البلدان المجاورة، ونزوح اللاجئين، وتدفق الأسلحة، بل والهجمات الإرهابية. مما يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

لقد حان الوقت لتجديد ثقتنا في مجلس الأمن ودعوته إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إحلال السلام في سوريا. وعدم الاضطلاع بهذه المسؤولية لن يؤدي إلا إلى وقوع المزيد من الكوارث التي تأخذ أبعادا لا يمكن تصورها. إننا معرضون جميعا للخسارة. إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤمن بشدة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضع جانبا خلافاته والاتفاق على مسار عمل مناسب، منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل إنهاء هذا الصراع. لقد أراق السوريون ما يكفي من الدماء. وهم بحاجة إلى إجراءات من جانب المجلس، لا إلى كلمات.

تستحق الجهود المبذولة في إطار البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، في اجتماعها المنعقد في جنيف، والذي أعيد تنشيطها مؤخرا في موسكو، أن تتاح لها الفرصة ويوفر لها الدعم. ومن مصلحة جميع السوريين وأصدقاء الشعب السوري دعم التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي لحل هذا الصراع القاتل. لذلك، فإننا ندعم الدعوة التي وجهتها مجموعة الدول الأفريقية لتأجيل البت في مشروع القرار A/67/L.63.

ونريد أيضا أن نوضح بأن جمهورية تنزانيا المتحدة ترغب في أن يسود السلام في سوريا. ونود أن يتوقف القتال ومعاناة الشعب السوري. ومع ذلك، فإننا لا نرى كيف سيسهم مشروع القرار، بشكله الحالي، في تحقيق هذه الغاية. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال. ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/67/L.63.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/67/L.63، المعنون ''الحالة في الجمهورية العربية السورية''، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام، عملاً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ٢١ و ٣١ من منطوق مشروع القرار A/67/L.63، فإن الجمعية العامة تطلب إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا أن يقوم، بالتعاون مع الأمانة

العامة، بتقديم تقرير خطي إلى الجمعية العامة، في غضون ٩٠ يوما، بشأن الحالة الصعبة جدا التي يعيشها المشردون داخليا في الجمهورية العربية السورية من حيث سلامتهم وحقوقهم الأساسية وسبل كسب رزقهم، وتقديم توصيات بهدف تلبية احتياجاتهم من المساعدة والحماية وتعزيز فعالية الاستجابة الدولية لحالات التشرد؛ وتطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا في غضون ٣٠ يوما عن تنفيذ هذا القرار.

ومن المتوقع أن الطلب الوارد في الفقرتين ٢١ و ٣١ من المنطوق فيما يخص الوثائق، يشكل عبئاً ينضاف إلى أعباء عمل الوثائق المطلوبة من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يتمثل في وثيقتين ستصدران بجميع بكل اللغات الست. وسيستلزم ذلك متطلبات إضافية تبلغ ٢٠٠ ١١٣ دولار أمريكي لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن مبلغ ٠٠٠ ٣٦ دولار أمريكي ستلزم في إطار الباب ٢٤، ”حقوق الإنسان“، لتوفير الاستشارات برتبة ف-٣ لمدة ثلاثة أشهر للمساعدة في إعداد التقرير والقيام بأبحاث وتحليل المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر فيما يخص حالة المشردين داخليا في الجمهورية العربية السورية.

لم يرصد أي اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للنشاط المذكور أعلاه، وبالتالي، سيلزم تخصيص أموال إضافية. بناء على ما سبق، وفي حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/67/L.63، ستنشأ احتياجات إضافية تبلغ ٢٠٠ ١٤٩ دولار أمريكي، بما في ذلك ٢٠٠ ١١٣ دولار في إطار الباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“، و ٠٠٠ ٣٦ دولار في إطار الباب ٢٤، ”حقوق الإنسان“، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ومع ذلك، ستُبذل كل الجهود الممكنة لتغطية الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٠٠ ١٤٩ دولار أمريكي في حدود الموارد المتاحة في إطار البابين ٢ و ٢٤، وتقديم تقرير عن ذلك في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد تفاقمت الأزمة في الجمهورية العربية السورية بفعل تصاعد الإرهاب والدمار في البلد. وفي خضم الصراع المسلح، يموت الناس. والحالة التي تزداد خطورة تخلف، في مجملها، آثارا سلبية على السلام والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط.

وباسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أوضح موقف بلدي فيما يتعلق بالوضع في سوريا.

أولا، ينبغي تسوية الوضع في سوريا على أساس مبدأ احترام السيادة. واحترام السيادة هو مفتاح العلاقات الدولية السليمة وأحد العناصر الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو، ضرورة احترام كل دولة ذات سيادة فيما يتعلق بسيادتها. وسوريا ليست استثناء في هذا الصدد.

فالحكومة السورية هي حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيا. وفي هذا الصدد، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يلفت الانتباه بوجه خاص إلى مسألة الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل مؤخرا. وكما يعلم الجميع، فإن الهجوم العسكري تم شنه بتشجيع ودعم من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، هو، الولايات المتحدة. ويمثل ذلك انتهاكا وخرقا صارخين لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. كما أنه انتهاك جامح للقانون الدولي.

لقد أيدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والذي يدين هذا العمل العسكري ويطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ إجراء فوري. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤمن إيمانا راسخا بأن تقاعس مجلس الأمن عن التصدي لهذه الانتهاكات الجامحة للقانون الدولي وأعمال العدوان لن يؤدي إلا إلى تشويه صورته وسيكون له انعكاسات سلبية على ثقة العالم في المجلس الذي تتمثل ولايته ومهمتها في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، ينبغي تسوية الحالة في سوريا دون انتهاك مبدأ عدم التدخل. وقضية سوريا هي، في نهاية المطاف، مسألة تخص سوريا بالكامل. وهي مسألة ينبغي أن تتم تسويتها بمعرفة السوريين أنفسهم الذين يعرفون ما الذي يحقق مصلحتهم على الوجه الأمثل. ولن يؤدي تدخل أطراف خارجية إلا إلى تفاقم الوضع ولن يتيح أية فرصة لتسوية الصراع سلميا. وقد أصبح الصراع المسلح أخطر بكثير مما كان عليه عندما بدأت المشكلة. فالصراع، المستمر منذ عامين، هو الآن صراع مسلح كامل نتيجة التدخل الخارجي من قبل أطراف خارجية في الشؤون الداخلية السورية.

ثالثا، ينبغي تسوية الوضع بالوسائل السياسية. وعندما نتكلم عن الوسائل السياسية، فإننا نعني الحوار والعملية الدبلوماسية. وينبغي إجراء حوار سياسي شامل للجميع بقيادة الشعب السوري. وتغيير النظام ليس حلا. ولن يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة وزيادة الصراع دون أي أمل في تسوية القضية.

وتمشيا مع المبادئ المذكورة أعلاه، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستصوت معارضة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.63.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): وفقا للتعليمات التي تلقيناها، فإن وفد أوروغواي سيمتنع عن التصويت في الاقتراع الوشيك على مشروع القرار A/67/L.23.

وموقفنا لا يؤثر بأي حال على حقيقة أن أوروغواي تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية السائدة في سوريا. ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان، بالنظر إلى الشلل الذي أصاب مجلس الأمن الذي يتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن تتخذ الجمعية العامة موقفا واضحا وموحدا بقوة فيما يتعلق بالمأساة الإنسانية التي نشهدها من أجل وضع حد للأزمة.

وامتناعنا عن التصويت يمثل ببساطة تعبيرا عن الحذر بخصوص جوانب معينة من مشروع القرار لا تتعلق بالجوانب الإنسانية ولا تعالج بشكل كامل الشواغل التي أعربت عنها حكومة بلدي بخصوص بعض الجوانب الحساسة المدرجة في جزء مشروع النص المتعلق بالانتقال السياسي، والتي تتجاوز توافق الآراء والمبادئ التي تنطبق على مفهوم الاعتراف بالحكومات والتأييد الذي عبرت عنه منظمات إقليمية لا ننتمي إلى عضويتها والآثار المحتملة لمثل هذه الاعتبارات في سياق البحث عن حل سياسي شامل للأزمة.

لقد مضى عامان على اندلاع الحرب، وهما عامان من المعاناة التي لا تُحتمل للشعب السوري. وأحدث الأرقام تشير إلى وفاة ٩٤ ٠٠٠ شخص، من بينهم ٥٠ ٠٠٠ مدني. وأكثر من مليون لاجئ وأربعة ملايين مشرد هي أرقام تعبر ببلاغة عن حجم الأزمة الإنسانية. وللأسف، فإننا معتادون أكثر مما ينبغي على قراءة وسماع الأرقام والأعداد. ولذلك، أعتقد أن علينا أن نسعى جاهدين إلى إبراز الأبعاد الإنسانية للمأساة والتفكير في الآلاف من النساء اللواتي اغتُصبن والأطفال الذين قتلوا والضحايا الذين عذبوا – إنهم بشر عوملوا بوحشية وجُردوا من إنسانيتهم.

وفي غضون ذلك، لا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن الرد. ولا يزال مجلس الأمن صامتا، ولم نتمكن، نحن في الجمعية العامة، من التوصل إلى توافق واسع في الآراء حول

القضية الأساسية للأزمة، ألا وهي، المأساة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أود أن أقول إننا ما زلنا نعتقد أن اتخاذ إجراء من قبل المحاكم الجنائية الدولية أمر ضروري لوضع حد للإفلات من العقاب وللمساهمة في إنهاء الفظائع التي تدور فصولها أمام أعيننا.

ولذلك السبب وقعت أوروغواي، جنبا إلى جنب مع ٥٠ دولة أخرى مؤخرا مذكرة تطلب من مجلس الأمن إحالة قضية سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، لمحاكمة أولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم، بغض النظر عن انتمائهم إلى الحكومة أو إلى قوى المعارضة.

على الرغم من القبول العام للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، والالتزام الذي تعهد به رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠٠٥ بشأن مسؤوليتنا عن حماية السكان المدنيين من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، للأسف، من المحتمل جدا تذكر سوريا في المستقبل بوصفها أسوأ كارثة إنسانية في أوائل القرن الحادي والعشرين. ويتردد صدى سربرنيتشا وسراييفو ورواندا في ذاكرتنا ليتبادر إلينا الخجل والصدمة فورا، ويجب وضع حد لهذه الكارثة، قبل أن يسيطر علينا الاشمئزاز والخجل.

والأمر لا يتعلق باعتبارات سياسية متعلقة بالفصائل أو الجماعات، بل يتعلق بالشعب السوري، الذي يجب أن يكون قادرا على تحديد مستقبله بحرية كشعب لديه سيادة. إننا نتحدث عن حماية الناس وحياتهم من المعتدين، بغض النظر عن الجانب الذي يجدون أنفسهم فيه. كما أننا نحترم مبادئ عدم التدخل وحق الأمم في تقرير المصير، ولكننا نعتقد أيضا وجود واجبين أخلاقي وقانوني يحتمان دعم حقوق الإنسان الأساسية.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): ترغب نيكاراغوا في تفسير سبب عزمها التصويت معارضة مشروع القرار A/67/L.63، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“. حيث تتعارض أحكام مشروع القرار مع بند جدول الأعمال الذي قدم في إطاره، ”منع نشوب النزاعات المسلحة“. إن النص المعروض علينا يشجع الحروب والعسكرة. وهو غير متوازن وغير موضوعي مطلقا. وهو عبارة عن مبادرة غير بناءة بأي شكل من الأشكال، لأن هدفها الأساسي ليس العمل على وضع حد فوري للعنف أو التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة من خلال إجراء حوار سياسي شامل بقيادة سورية. ولاينعدم فحسب إسهام مشروع القرار في تحقيق السلام، ولكنه يواصل تأجيج الحرب.

كما أنمشروع القرار لن له يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب ؛ بل إن تقديمه في هذا الوقت يتجاهل النقاش والمبادرات التي قام بها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ٧ أيار/مايو في موسكو، بهدف عقد مؤتمر ثان على أساس الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في جنيف في عام ٢٠١٢، تشارك فيه جميع الأطراف المشاركة في النزاع، والذي من شأنه وضع الأساس لإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة. إن هذا السياق هو الذي يجعل نيكاراغوا تعتقد أن دعم مشروع قرار اليوم سيشكل ضربة قاسية للمبادرات التي تدعمها البلدان المحبة للسلام بشدة.

إن الجانب الآخر الذي نود توجيه انتباه الجمعية العامة إليه، هو غياب الشفافية والشمولية والتعاون والمشاركة في عملية صياغة مشروع القرار وتقديمه. وكانت النوايا والدوافع الكامنة وراءه واضحة منذ البداية. ومن شأنه أن يقودنا لتأييد سياسات عدوانية من شأنها تسليح وتنظيم وتمويل الجماعات المسلحة، التي يوجد العديد من أسمائها على قائمة مجلس الأمن الخاصة بالإرهابيين المسؤولين عن ارتكاب أعمال عنف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وسوريا على وجه الخصوص.

كما يمكن أن يؤدي بنا إلى رفض أي حل سلمي لهذا الصراع، مما يعد انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.

والهدف من وراء مشروع القرار هو فرض تغيير للنظام على نحو يحابي المصالح الأجنبية، ومنح شرعية غير موجودة للجماعات الإرهابية المسلحة التي ليست فقط غير ممثلة للشعب السوري، ولكن لا يمكنها حتى الاتفاق فيما بينها بشأن الشرعية التي منحتها لنفسها. إننا نحذر الجمعية العامة، من مخاطر إرساء سابقة خطيرة جدا، التي بينما تستخدم اليوم ضد الحكومة الشرعية لسوريا، فإنها يمكن أن تستخدم غدا ضد أي حكومة شرعية ممثلة هنا.

إن مشروع القرار انتهاك صارخ للميثاق ومبادئ سيادة الدول، وعدم التدخل، وعدم تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وسلامتها الإقليمية. إن هدف الأمم المتحدة هو السعي لإحلال السلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تكون أولوياتها الحوار والمصالحة والوساطة والتفاوض بدلا من العنف وتعزيز حدوث سباق تسلح أو إشعال حرب. كما أن مشروع القرار لا يسهم في تحقيق أهداف منظمتنا أو تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار. ويعقد أيضا المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، السيد الإبراهيمي.

لقد أعلنت نيكاراغوا على الدوام التزامها بالسلام، وحب الحياة، ورفض العنف والحرب، وعزمها الذي لا يتزعزع على الدفاع عن سيادة وتضامن الشعوب ضد الاحتلال الاستعماري والإمبريالية. وقد استرشدنا بتلك المبادئ طوال عملية ثورة شعبنا الساندينية. وانتابنا الحزن دائما جراء إزهاق أرواح بريئة في أي جزء من أجزاء العالم، وقمنا بإدانة العنف بجميع أشكاله ومظاهره.

وبدل مناقشة مشروع قرار يحرض على العنف وسباق التسلح، ينبغي للمجتمع الدولي تشجيع الجهود الرامية إلى وضع حد فوري لتدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، ووضع أساس للمفاوضات، والإتيان بطرفي النزاع إلى طاولة المفاوضات، وندعو جميع الدول التي لها مصلحة في المنطقة إلى إظهار الإرادة السياسية والالتزام بإيجاد حل سلمي يمكن السوريين من استعادة الأمن وتقرير مستقبلهم من خلال عملية سياسية يقودونها بأنفسهم.

وفي الختام، نود أن نسجل رفضنا بشدة لأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولا يمكننا السماح بإرساء سابقة سلبية أخرى بالنسبة للدول في العالم، ويجب أن نرفض سياسات التدخل العسكري والعدوان وتغيير النظام والحرب. معروض علينا مشروع قرار، إذا اعتمد، ستكون له عواقب وخيمة على شعوب العالم.

ونحث الأعضاء على عدم السماح بأن تستخدم الجمعية العامة لأي أغراض تتعارض مع تلك التي أنشئت من أجلها. وعلينا إعطاء فرصة للسلام مع رفضنا للحرب في ذات الوقت.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لكي أقدم شرحا موجزا لموقف إندونيسيا بشأن مشروع القرار A/67/L.63. لا يزال الموقف الأساسي لإندونيسيا فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية كما هو، على النحو الذي أعربنا عنه في مختلف المنتديات. وأود اليوم أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، لا تزال إندونيسيا تشعر بقلق عميق إزاء الصراع الجاري في سوريا وأثره على الشعب السوري. ويتطلب منا الدمار وموت الآلاف أن نحث الأطراف على الكف فورا عن جميع أعمال العنف والأعمال العدائية. ثانيا، من الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف في الصراع أكبر قدر من الاحترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها. ثالثا، من الضروري أن

تسعى جميع أطراف الصراع إلى التسوية السلمية الشاملة عبر عملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، ترحب إندونيسيا بتأكيده على أهمية إنهاء العنف علاوة على إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ومع ذلك، فإن الاعتراف الضمني بمن يحق لهم أن يكونوا ممثلين شرعيين للشعب السوري لا يتسق مع ممارسات إندونيسيا الوطنية، التي تعترف بالدول فحسب دون الحكومات. وعلاوة على ذلك، فقد ينظر إلى ذلك الاعتراف الوارد في القرار على أنه يتعارض مع المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالحق السيادي لشعب البلد المعني في أن يقرر بشأن ممثليه الشرعيين.

وختاما، فقد أصبح من الأهمية أكثر من ذي قبل، أن يقف المجتمع الدولي – ممثلا بمجلس الأمن والجمعية العامة – صفا واحدا من أجل إنهاء العنف في سوريا فورا، إلى جانب تعزيز المساعدات الإنسانية والشروع في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية. ولتلك الأسباب تمتنع إندونيسيا عن التصويت على مشروع القرار.

السيد لاسو مندوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): آخذ الكلمة لتعليل تصويت إكوادور على مشروع القرار A/67/L.63 بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

لا تزال إكوادور تتابع بقلق بالغ التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية الشقيقة منذ اندلاع الأزمة. وقد أعربنا في عدة مناسبات عن قلقنا الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. قد أدنا تلك الأعمال ولا نزال نصر على ضرورة معاقبتها. وتجب أيضا مساءلة مرتكبي أعمال العنف تلك، بالإضافة إلى من وفروا الأسلحة والذخائر لمختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المنظمة.

واليوم، يكرر وفد بلدي تأكيد إدانته الشديدة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان مرتكبوها. ونعرب عن تضامننا مع الشعب السوري، وخاصة مع ضحايا العنف وأسرهم على نطاق واسع. ومع ذلك، يؤسفنا أنه باعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، سنسمح باستمرار هذه الممارسة التي لم تؤد على مدى العامين الماضيين – في مختلف أشكالها – إلا إلى إغلاق الطريق أمام الحوار ويرجح أن يسفر عن تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة التي يعاني منها إخواننا وأخواتنا في سوريا.

وتشعر إكوادور بقلق عميق إزاء صياغة مشروع القرار لكونها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تأخذ في الاعتبار جميع الأطراف المسؤولة عن الأزمة بما فيه الكفاية. وبالإضافة إلى ذلك من شأن تلك الصياغة أن تحدث استقطابا في الصراع ولن تسهم في التوصل إلى حل تشارك فيه جميع الأطراف في سوريا، ويؤدي إلى استعادة السلام على الفور، في مراعاة للاحترام التام لسيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونعرب علاوة على ذلك عن دهشتنا، دون ذرائع، إزاء سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها نص القرار والتي يتجاهل بموجبها الأعمال الإرهابية التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج الحرب وإلى مزيد من الموت والدمار وإراقة دماء الشعب السوري، بدلا من تعزيز السلام. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع الغرض الأساسي الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله: أي السعي بلا كلل نحو تحقيق السلام.

ويتعارض مشروع القرار المعروض علينا اليوم مع قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وبيان جنيف (S/2012/523، المرفق). والأسوأ من ذلك، أنه يتجاهل الاتفاق المبرم في ٧ أيار/مايو بين روسيا والولايات المتحدة، وهي مسألة معروفة.

ومع أن إكوادور تقدر كثيرا علاقات صداقاتها مع العديد من البلدان العربية، فإننا نرى أن قرارات جامعة الدول العربية لا يمكن اعتبارها ذات طابع عالمي نظرا لأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أعضاء في جامعة الدول العربية.

ويرى وفد بلدي أن المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان محددة ينبغي أن ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وخصوصا عبر آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أنشئت لذلك الغرض. ولن يؤدي عرض مشروع قرار من هذا القبيل على الجمعية العامة في نيويورك إلا إلى تسييس المسألة وتحريفها علاوة على إخضاعها إلى منطق القوة. وإن من كبرى المفارقات أن يقدم مشروع القرار الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في سوريا وليس إلى مساعدة ضحايا الصراع المسلح في ذلك البلد، في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون ”منع نشوب الصراعات المسلحة“.

ولكل هذه الأسباب، ومن أجل تفادي حالة تستخدم فيها الجمعية العامة من أجل إضفاء الشرعية على الانقلابات الدولية – نظرا إلى تجربتنا التي يجب إلا تنسى قبل عقد واحد مضى من الزمان – فإن بلدي يطرح السؤال: ”من هو البلد التالي على القائمة“؟ ولكل تلك الأسباب تصوت إكوادور معارضة لمشروع القرار.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): لقد أيدت رئيسة جمهورية الأرجنتين منذ بعض الوقت، في بداية الأزمة السورية، أثناء مخاطبته لمؤتمر القمة بين بلدان أمريكا الجنوبية والدول العربية المعقود في بيرو، الموقف نفسه الذي تؤيده الأرجنتين اليوم في الجمعية العامة مرة أخرى.

وفي ذلك الاجتماع الذي عقد في عام ٢٠١٢، صرحت رئيسة دولتنا بأننا نؤيد إيجاد حل سلمي في سوريا متفاوض عليه سياسيا ودون تدخل أجنبي.

إننا ندعو إلى إيجاد حل سلمي لجميع الصراعات وإرساءتعددية الأطراف على نحو تام وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات، وذلك لأن الخطر الرئيسي المحدق بالسلام اليوم ليس وقوع محرقة نووية، بل الصراعات المحلية التي تمتد في المناطق التي تشهد تلك الصراعات، ثم تجر العالم كله وراءها، وذلك بفضل صناعة الأسلحة المربحة في البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نستطيع تجاهل وجود الهيمنة. عندما نطالب بالمساواة والتعددية، وبالتالي احترام الميثاق الذي أقسمنا جميعا على دعمه، كما لا نستطيع أن نتجاهل القسم الأكبر من المسؤولية الذي يقع على بعض البلدان، فيما يخص حل وحتى في بعض الأحيان إشعال الصراعات.

وإذ تأخذ الأرجنتين ذلك في الاعتبار، وعلى أساس القيم التي ناصرناها دائما ونواصل مناصرتها، مثل السلام والاحترام التام لحقوق الإنسان في جميع البلدان، فإنها تعبر، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن وعضوا في الجمعية العامة، من جديد عن نفس القناعة. إن السلام ليس مجرد بيان رسمي ساذج عن رغباتنا، وإنما هو قيمة يتعين بناؤها على أساس الحقيقة والعدالة والمساواة.

لن يكون ثمة سلام في سوريا حتى يتم قول الحقيقة كاملة عن الحالة. ومن ثم، يتعين على الجمعية العامة، ومجلس الأمن وغيرهما من الأجهزة العمل وفقا لمعيار واحد لبناء السلام والمساواة والحقيقة التي نستحقها، والإسهام في إيجاد حل سياسي فعلي ودائم ومتماسك فيما يخص سوريا.

في ضوء الحالة الإنسانية التي تقشعر لها الأبدان، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي طالت الشعب السوري، والتداعيات الخطيرة للصراع في المنطقة بأسرها، يتضمن مشروع القرار A/67/L.63 المعروض على الجمعية اليوم سلسلة من العناصر التي يتفق بلدي معها، لا سيما تلك الواردة

في الجزء المتعلق بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. على مدى الأسابيع القليلة الماضية، قدم وفد بلدي عددا من التعليقات التي عكست باستمرار قناعتنا العميقة بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يمكن التوصل إليه عبر إجراء حوار سياسي شامل، بدون شروط مسبقة، يشمل جميع فئات المجتمع السوري، وعلى أساس خارطة الطريق التي اقترحها بيان جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق).

إننا نقدر محاولات مقدمي مشروع القرار إدراج بعض تلك الاعتبارات في النص. للأسف، لم تؤخذ اعتبارات أخرى تكتسي أهمية خاصة بعين الاعتبار. سأذكر بإيجاز بعضا منها.

أولا، يواصل مشروع القرار تسمية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الممثل الشرعي للشعب السوري. بينما تعتقد الأرجنتين أن ظهور وتوطيد المعارضة الديمقراطية أمر ضروري من أجل إيجاد شريك موثوق به في المجتمع السوري وله، بغية الشروع في عملية حوار سياسي كما نص وطلب ذلك بيان جنيف، والأمر متروك للشعب السوري، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وليس للجمعية العامة، لتحديد الشرعية الديمقراطية لممثليه.

ثانيا، لا تزال الآثار المترتبة عن قراءة مشتركة للفقرتين ٢٦ و ٣٠ تطرح مشاكل بالنسبة لنا. وبالإضافة إلى الاعتراف بائتلاف المعارضة كممثل شرعي لسوريا، يبدو بأن المهام الموكلة إلى الأمين العام، تشمل البدء في تنفيذ خطة انتقالية، دون ذكر حقيقة أن هذه الخطة يجب أن تجري نتيجة اتفاق، يجري التوصل إليه من خلال عملية سياسية شفافة وشاملة.

ثالثا، ورغم طلباتنا المتعددة، لا يتضمن مشروع القرار إشارة واضحة إلى عدم وجود حل عسكري للأزمة أو دعوة واضحة لتجنب المزيد من العسكرة للتراع. وجهت الأرجنتين في كانون الثاني/يناير، نداء إلى مجلس الأمن نود أن نكرره اليوم. مرة أخرى، إننا ندعو جميع الدول التي تقدم الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى أطراف التراع في سوريا لوضع حد لتلك الممارسة على الفور. لأسباب أخلاقية وعلى أساس قناعتنا السياسية، فإننا نرفض أي نية وجميع الأنشطة سواء من جانب الحكومة أو من جانب جماعات المعارضة والتمرد التي تعزز أو تسعى إلى تعزيز الوسائل العسكرية لحل الأزمة.

في الختام، وبالإضافة إلى النقاط التي ذكرتها للتو، نود أيضا أن نشير إلى فتح باب جديد خلال الأيام القليلة الماضية من أجل التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض. ويتيح التفاهم الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يخص عقد مؤتمر دولي، فرصة ملموسة للدبلوماسية والحوار بدلا من القوة المسلحة. ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن عناصر يمكن أن تفسر بأنها تتعارض مع تلك المبادرة في الوقت الذي ينبغي أن تركز فيه طاقة المجتمع الدولي على توجيه رسالة وحدة ودعم لتلك الجهود.

لقد صوتت الأرجنتين باستمرار مؤيدة القرارات المتعلقة سوريا في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وقمنا بذلك، لاقتناعنا بأن هذه القرارات توجه رسالة واضحة مفادها بأن العنف يجب أن يتوقف وقربتنا من التوصل إلى حل سلمي. لقد تأخرنا بالفعل كثيرا فيما يخص سوريا. دعونا لا نتأخر أكثر، بمكائدنا البسيطة وثقتنا المفرطة، وعدم اكتراثنا. ليس هناك وقت نضيعه. يمكن أن يتجه التاريخ دائما إلى أحد المسارين المتعارضين، نحو الحرية أو القمع، أو نحو السلام أو العنف. وعلى أساس كل التعليقات التي قدمت والنقاط التي نتفق عليها، وكذلك اختلافاتنا الجوهرية، ستمتنع الأرجنتين عن التصويت اليوم.

السيد ليون غونثاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيصوت وفد بلدي معارضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.63. وسوف نقوم بذلك لأنه لا يسهم في إيجاد حل

سلمي وتفاوضي للحالة التي تواجه الشعب السوري. على العكس من ذلك، يمكن لاعتماد مشروع القرار، زيادة تفاقم عدم الاستقرار والعنف، في بلد يشهد بالفعل عدم استقرار وعنف خطيرين. إنه وثيقة متحيزة تعالج الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية بطريقة جزئية. إننا نرفض مرة أخرى محاولة تجاهل المقترحات والتدابير التي اتخذها الحكومة السورية والجهود التي تبذلها بعض البلدان لمنع وقوع مزيد من العنف في ذلك البلد الشقيق.

ويمكن أن يكون للتحريض على الحرب الأهلية في سوريا أو على تدخل قوات أجنبية عواقب وخيمة على البشرية جمعاء، ولا سيما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط المضطربة. وجميع أعمال العنف والمذابح والهجمات الإرهابية التي تحصد أرواح الأبرياء في سوريا يجب أن تتوقف. ومن المثير للقلق أن نسمع دعوات من قبل البعض تؤيد تغيير النظام في سوريا واستخدام القوة والعنف بدلا من الحوار والمفاوضات بين الطرفين. ونحث جميع الذين يروجون للتدخل الأجنبي في سوريا أو يساهمون في تجزئة البلد، بدعم من مختلف فصائل المعارضة المسلحة، على إظهار قدر أكبر من المسؤولية السياسية لتجنب المزيد من سفك الدماء في صفوف جميع الأطراف.

والتقارير الإعلامية التضليلية عن الوضع المحيط بالأحداث التي تقع في سوريا يجب أن تتوقف أيضا. ونحن قلقون جدا إزاء تعامل الماكينة الإعلامية التجارية الغربية بلا خجل مع الوضع في سوريا، آخذة في اعتبارها أهدافا سياسية، بالتحريض على العنف الذي يزيد من معاناة الشعب السوري.

ومع الأخذ في الاعتبار السوابق والتجارب الأخيرة للتلاعب بميثاق الأمم المتحدة والمعايير المزدوجة التي تميز تصرفات الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، ندين مرة أخرى جميع الانتهاكات لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونحن نؤيد التوصل إلى حل سياسي للأزمة الراهنة مع الاحترام الكامل لسيادة واستقلال سوريا. ودور المجتمع الدولي هو تقديم المساعدة لصون السلام والاستقرار في البلد، وليس التحريض على أعمال تتسبب في وفيات وعلى الإرهاب والعدوان ضد الأبرياء وعلى القلاقل المدنية. ونواصل إعادة تأكيد ثقتنا في قدرة حكومة وشعب سوريا على حل مشاكلهما الداخلية دون مساعدة خارجية وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة هذا البلد العربي وحقه في تقرير مصيره.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): على مدى العامين الماضيين، تابعت باكستان معاناة الشعب السوري بشعور عميق بالألم والكرب. والمأساة السورية، التي تتابع فصولها وقد سُلطت عليها الأضواء الدولية بقوة، تمثل تحديا لضمير المجتمع العالمي. وعلى الرغم من الوسائل والمؤسسات الموجودة رهن تصرف المجتمع الدولي لصون السلام والأمن، يستمر القتل بلا هوادة في سوريا. وما يحدث ليس حربا؛ بل هو صراع داخلي يقتل السوريون فيه السوريين. وجميع الذين يقاتلون اليوم في تلك الأرض التعيسة يلحقون جروحا بجسدهم، سوريا. وفي سوريا، تتكلم الأسلحة وتصمت الدبلوماسية.

وسوريا تعمها الاضطرابات. وقد قُتل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ سوري. وفر ستة ملايين شخص، لجأ ١,٥ مليون منهم إلى البلدان المجاورة. والكارثة الإنسانية في سوريا تزداد سوءا يوما بعد يوم. ونيران الطائفية والتطرف والإرهاب تلتهم مجتمعات محلية وأحياء بأكملها. والصراع يهدد بأن يشمل المنطقة بأسرها. وسوريا قنبلة موقوتة يمكن أن تشعل صراعا أوسع نطاقا على أسس عرقية ودينية. وثمة خطر يتمثل في أن تُستخدم الكميات الضخمة من الأسلحة المتطورة التي تصل إلى سوريا الآن لتأجيج الإرهاب على الصعيدين المحلي والإقليمي مستقبلا.

وهناك حاجة ملحة إلى العمل الدبلوماسي على ثلاثة مستويات. أولا، يتعين التوصل إلى اتفاق بين الدول الرئيسية في المجتمع الدولي لوضع حد للمأزق في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون الذي حدث مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وثانيا، ينبغي أن تجتمع الحكومة السورية وممثلو المعارضة دون مزيد من التأخير ودون الإصرار على محاذيرهما وشروطهما بشأن مكان الاجتماع والممثلين المشاركين. واتخاذ الجانبين لقرارات في الوقت المناسب سيوقف المزيد من إراقة الدماء والمعاناة. وثالثا، ينبغي لبلدان المنطقة القيام بدور بناء وداعم في وقف القتل في سوريا ومساعدة الشعب السوري على التحرك نحو الحوار والمصالحة والانتقال.

وقد تجددت الآمال في استئناف الحوار في جنيف. وينبغي أن يظهر ممثلو الحكومة السورية والمعارضة نضجا وأن يتفقوا على إنشاء آلية ذات سلطة تنفيذية كاملة، على النحو المتفق عليه في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، للتفاوض على الانتقال نحو المصالحة والسلام والاستقرار. وفي المرحلة الراهنة، ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن تقوية موقف الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، من أجل إحياء عملية جنيف المتوقفة. وتولي السوريين زمام الأمور أمر هام في عملية الحوار هذه. وينبغي ألا يحاول أحد فرض حلول من الخارج. فالشعب السوري سيحدد مصيره وسيقرر طابع وهيكل كيانه السياسي.

وقد حان الوقت الآن للدبلوماسية وحان الوقت الآن للحكمة الجماعية للمجتمع الدولي لوقف الموجة الحالية من المذابح والتشريد والتفسخ في سوريا. ولكي تنجح الدبلوماسية، ينبغي أن تتوقف إمدادات الأسلحة إلى جميع الأطراف فورا. وينبغي لجميع الأطراف الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل فرض حظر سلاح.

قررت باكستان التصويت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.63، وذلك في المقام الأول لإظهار تضامنها مع شعب سوريا ومع جامعة الدول العربية ودول الخليج ومنظمة التعاون الإسلامي وجيران سوريا. ونحن نفهم الضرورات الملحة لمقدمي مشروع القرار.

ونود أيضا أن نوضح موقفنا بشأن المسائل التالية. أولا، إن مشروع القرار لا يتضمن اعترافا بالائتلاف الوطني السوري.

ثانيا، لن يتم انتهاك سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويمكن للائتلاف الوطني السوري إيفاد محاورين ممثلين للمعارضة للدخول في حوار مع الحكومة السورية مباشرة أو تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثالثا، نحن نفهم أن الحكومة السورية قدمت ضمانات واضحة للأمين العام بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وينبغي إيلاء هذه الضمانات الأهمية الواجبة.

رابعا، مشروع القرار كان ينبغي أن يكون أكثر توازنا ليعبر بموضوعية عن الواقع على الأرض عن طريق تحميل جميع الأطراف المسؤولية عن تفاقم الوضع.

خامسا: لا يعالج مشروع القرار بشكل كاف صعود الإرهاب في سوريا. والإرهاب حقيقة واضحة يتم تجاهلها. فهو يهيمن على البلد. والإرهاب، بتوجهه العالمي والإقليمي، سيسبب الدمار في سوريا وخارجها. والإرهاب في سوريا ليس مجرد فرع من الصراع في البلد. فقد أصبح له كيان مستقل. والجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في سوريا لن تنجح دون اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

سادسا، نحيط علما بقرارات جامعة الدول العربية بقدر ما ترتبط بحل الوضع السياسي في البلد.

سابعا، لا نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لإحالة الوضع في سوريا أو حالات معينة مرتبطة به إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، نود أن نؤكد ضرورة ألا يصبح مشروع القرار أداة للانقسام. ونأمل أن يكون له أثر إيجابي على إنعاش عملية جنيف، والمساعدة على إحراز تقدم في اتجاه إجراء حوار حقيقي يؤدي إلى تسوية سياسية مقبولة للحكومة والمعارضة السوريتين. وليس المقصود منه أن يحل محل عملية جنيف، أو الحكم مسبقا على نتائجها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/67/L.63، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/67/L.63، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، ألبانيا، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، بالاو، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، لاتفيا، مالطة، مدغشقر، المغرب، ملديف، موناكو، ميكرونيزيا، النرويج، نيوزيلندا، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.63. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، كندا، تشاد، جزر القمر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، منغوليا، ناورو، هولندا، النرويج، نيوزيلندا، باكستان، بالاو، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بنما، بولندا، البرتغال، بيرو، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سان مارينو، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيشيل، الصومال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تركيا، تونس، تونغا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، اليمن

المعارضون:

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إكوادور، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، البرازيل، دومينيكا، الرأس الأخضر، كمبوديا، إثيوبيا، إريتريا، السلفادور، فيجي، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جامايكا، كازاخستان، قيرغيزستان، كينيا، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مالي، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باراغواي، رواندا، سانت لوسيا، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب السودان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو، توغو، أوغندا، أوكرانيا، أوروغواي، فييت نام، زامبيا

أُعتمد مشروع القرار A/67/L.63 بأغلبية ١٠٧ أصوات، مقابل ١٢ صوتا، مع امتناع ٥٩ عضوا عن التصويت (القرار ٦٧/٢٦٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتأخر الوقت، سنستمع إلى تعليل الأعضاء للتصويت بعد التصويت في الجلسة العامة المقبلة، المقرر عقدها الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.